

ما وراء الناتج المحلي الإجمالي: مُختصر جامع لوجهات نظر نسوية إقليمية



تُكتب أوراق المناقشة من منظمة أوكسفام للمساهمة في النقاش العام والدعوة إلى إبداء الرأي في قضايا التنمية والسياسات الإنسانية. وهي وثائق "قيد الإعداد"، وليست منشورات نهائية ولا تعكس بالضرورة مواقف منظمة أوكسفام السياسية. كما أن الآراء والتوصيات المُعرب عنها هي آراء وتوصيات المؤلف وليست بالضرورة آراء وتوصيات منظمة أوكسفام.

لمزيد من المعلومات، أو للتغذية الراجعة على هذه الورقة، يرجى إرسال بريد إلكتروني إلى العنوان policyandpractice@oxfam.org.uk

قائمة المحتويات

3	شكر وامتنان
4	نبذة عن المؤلفات
5	مقدمة
7	خُلَاصَة
8	بدائل نسوية وبدائل إنهاء الاستعمار للنتاج المحلي الإجمالي: منظور من أمريكا اللاتينية
12	النتاج المحلي الإجمالي وواقع المرأة الأفريقية: تحليل الموروثات الاستعمارية وجداول الأعمال النيوليبرالية
16	النتاج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من التحيز إلى الإنصاف
21	التحول من نموذج الاقتصاد القائم على النمو: منظور نسوي ما بعد الاستعمار من جنوب آسيا
26	المراجع

شكر وامتنان

ألف المقالات الواردة في هذه المجموعة كلّ من لومونيا فيث وجنيفر لبييغا وسامية البطمة وناتاليا كيروغا دياز وناليني راثناراجا. ونسّق العمل راشيل نوبل بدعم من أنام بارفيز وميرا بات وفيليستر جيتونغا وناشيلي نورييغا ودره شواشي وهديل قزاز ونادين مزهر. وتفضّل بتقديم مدخلات ودعم إضافي كلّ من نبيل عبدو وكاديجاتو باه وكليز كوفي وشما موانداليسا وفريق النشر التابع لمنظمة أوكسفام.

وترجمه إلى العربية د. فادي السكري.

وقدّم الرسوم التوضيحية لفيدوشي ياداف و ميدهافيني ياداف .

نبذة عن المؤلفات

ناتاليا كيروغا دياز محاضرة في معهد سورمينتو الوطني الجامعي للجنرال سارمينتو، بالأرجنتين. وتنسّق مجموعة العمل المعنية بالاقتصاد النسوي التحرري في مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية. وقد اقترحت مفهوم الاقتصاد النسوي لإنهاء الاستعمار في عام 2012 وتعمل منذ عام 2019 على تطوير مفهوم اقتصاد ما بعد المرحلة الأبوية.



لومونيا فيث هي خبيرة اقتصادية نسوية وتنموية مقيمة في أوغندا. تستخدم مهاراتها في الكتابة والتحليل للمساهمة في مواجهة التأميلية والجزرية للأنظمة والهيكل المسؤولة عن اللامساواة والتمييز في المجتمع. وتعمل في "أكينا ماما وا أفريقيا (AMWA)" وهي منظمة نسوية تدعم حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والجنسية في أفريقيا كقائدة للعدالة الاقتصادية والعمل المناخي.



ويركز عمل **جينيفر ليبينغا** على إعادة تصوّر الأنظمة الاقتصادية الحالية والمساهمة في إنشاء اقتصادات عادلة تخدم الناس والكوكب. وبصفتها مسؤولة برامج في منظمة "أكينا ماما وا أفريقيا"، يركز عملها على تعزيز سياسة الاقتصاد الكلي النسوي كبديل ومعالجة التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا. كما أنها عضو في تحالف الاقتصاد الكلي النسوي في ملاوي، حيث تناصر في سبيل العدالة الضريبية النسوية.



سامية البطمة هي أستاذة مساعدة في الاقتصاد في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بيرزيت في الضفة الغربية بفلسطين، حيث شغلت أيضاً منصب مديرة مركز دراسات التنمية. وتتركز مجالات اهتمامها وكتاباتها في اقتصاد النوع الاجتماعي، واقتصاديات العمل، والاقتصاد السياسي للتنمية.



ناليني راثناراجا هي مدافعة عن حقوق الإنسان للمرأة، وناشطة سياسية نسوية، ومحررة صحافية، وباحثة، ومدربة، وشخصية مرجعية متخصصة في المساواة بين الأنواع الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة، وحقوق الإنسان، وبناء السلام. تقيم راثناراجا في سريلانكا، وقد شاركت بنشاط في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لأكثر من 25 عاماً، وهي عضو في العديد من الحركات والشبكات الاجتماعية الوطنية والإقليمية والعالمية.



مقدمة

مع انتهاك سبعة¹ من أصل تسعة من حدود الكوكب لغاية الآن، نواجه أزمة تهدد بالحاق ضرر لا رجعة فيه للبشر والكوكب. ويشكل النظام الاقتصادي العالمي وتركيزه على النموذج القائم على نمو الناتج المحلي الإجمالي تهديدًا وجوديًا كارثيًا على النساء والفتيات والأشخاص غير الثنائيين.

ولأكثر من أربعين عامًا، تعرّض العالم، ولا سيما الجنوب العالمي، لشعار "الناتج المحلي الإجمالي بأي ثمن". وقد دعمته المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ونفذته الحكومات بحذافيره من خلال السياسات والتدابير التي تدفع بالخصخصة والتقسف والديون. وقد أدى ذلك كله إلى تعزيز غير مسبوق لسلطة الشركات وتركيز الثروة.

لقد تأخرنا كثيرًا في إيجاد مسار بديل.

تقدّم هذه المجموعة من المقالات وجهات نظر ورؤى نقدية لناشطات وباحثات نسويات رائدات من أربع مناطق من العالم هن جينيفر لبيينا ولومونيا فيث (من أفريقيا)؛ وسامية البطمة (من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)؛ وناليني راثاراجاه (من جنوب آسيا)؛ وناتاليا كيروغا دياز (من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). ويأخذ كل مقال من المقالات القارئ(ة) في رحلة في كل منطقة يقدم خلالها أدلة على هذا الهوس العالمي بالناتج المحلي الإجمالي الذي يدوم منذ عقود ويوجه السياسات التي أضرت بشكل غير متكافئ بالأشخاص الذين يقفون عند تقاطعات أنظمة القمع، بينما تسببت هذه السياسات بأذى مدمر للطبيعة والمناخ.

وتزيل المؤلفات الغموض عن المناقشات بشأن ما وراء الناتج المحلي الإجمالي لفهم المصطلحات الفنية وربطها بالحياة اليومية للناس العاديين والنضالات المستمرة من أجل العدالة التي تخوضها الحركات النسوية وحركات العدالة الاجتماعية الأوسع. إنّ العديد من القضايا التي تطرحها المؤلفات هي متكررة ومترابطة بطبيعتها، وتُظهر كيف يتجلى النظام الاقتصادي نفسه في سياقات مختلفة، وغالبًا ما يتسبب بأضرار مماثلة كالعبودية والعمل القسري في إفريقيا، والعسكرة والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والصناعات الاستخراجية في أمريكا اللاتينية، وممارسات العمل الاستغلالية في سلاسل القيمة العالمية في جنوب آسيا.

وتشمل المواضيع المشتركة الأخرى الروابط الدائمة بين جدول الأعمال الذي يركز على النمو والاستعمار والإمبريالية والنظام الأبوي، فضلًا عن حصّة المرأة الواسعة وغير المتكافئة من الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي والعمل غير الرسمي، والتي لا تزال غير محسوبة إلى حدّ كبير في الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، يقول بعض الناس - وهم محقون - إنّه يتم التغاضي عن مساهمة الرعاية غير المدفوعة الأجر في الاقتصاد وإغفال دورها الحيوي في الحفاظ على الرفاهية والتكاثر الاجتماعي، فيما طرق عمل الديون وخصخصة الخدمات العامة والتقسف على تكثيف الرعاية وأعباء العمل المنزلية للنساء والفتيات تظلّ غامضة.

وتسهم هذه المجموعة في تعزيز المعرفة بالبدائل الاقتصادية النسوية وبدائل إنهاء استعمار ليس فقط لمواجهة السرديات والأطر النيوليبرالية السائدة، ولكن أيضًا بشكل مهم للغاية، لتزويدنا بمسارات لإلهام تحوّل جذري للاقتصادات، ما يدلّ على وجود طرق أخرى ممكنة. وتأتي هذه الدراسة في لحظة قد تكون محورية. فالدعوة إلى التخلي عن الناتج المحلي الإجمالي تتزايد على مستوى العالم، بما في ذلك الدعوات المعززة من الحركات النسوية والحركات الاجتماعية الأوسع، والالتزامات الجديدة لتطوير مقاييس تكمل أو تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي المُدرج في ميثاق الأمم المتحدة للمستقبل الذي جرى الاتفاق عليه مؤخرًا. وتتضمن هذه المجموعة من المقالات العديد من الدروس المهمة للقائمين على صياغة السياسات في هذا الصدد.

كما أنّها دعوة قوية للتخلي عن مقياس اقتصادي متعثر ولانتقال نحو عالم نسوي أكثر مساواة وخضرة بشكل جذري من خلال تجذير السياسة في منظور نسوي لإنهاء الاستعمار وتمويل الانتقال إلى اقتصاد الرفاهية الذي يركز على الرعاية. وتتساءل جينيفر ليبينغا ولومونيا فيث بما يتعلق بسياق أفريقيا: "ما فائدة الناتج المحلي الإجمالي المرتفع إذا لم يكن الناس راضين عن حياتهم، وإذا كان الاستخراج الرأسمالي يؤدي إلى تآكل روح التضامن والمجتمع والقيم التي عاشت منذ فترة طويلة في صميم الثقافات الأفريقية، (أي أوبونتو نغومونتو نغابانتو)، التي تركز على "كون المرء من خلال الآخرين"؟"

وفيما تركز المقالات التي يعرضها في هذا المنشور على الجنوب العالمي، كانت عقيدة النمو أيضاً محرّكاً رئيسياً للمساواة والفقير في بلدان الشمال العالمي. ويظهر ذلك، على سبيل المثال، في ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة في المملكة المتحدة، حيث تُعدّ النساء ذوات الدخل المنخفض، والنساء من الأقليات العرقية، والنساء ذوات الإعاقة، والأسر التي لديها أطفال من بين الأشخاص الأشدّ تضرراً². وبالنظر إلى اعتماد النمو الاقتصادي في الشمال العالمي بشكل كبير على استخراج الموارد والعمالة من الجنوب العالمي، علاوة على هيمنة الشمال العالمي على المؤسسات المالية الدولية التي تمكّن جدول الأعمال هذا لصالح الشركات المتعددة الجنسيات والتمويل الخاص العالمي، تتطلب معالجة هذه المظالم نشاطاً وتضامناً عابراً للمناطق والحركات.



نيلانجانا موخيا
مديرة العدالة بين الجنسين
منظمة أوكسفام الدولية

خُلاصة

يقدم هذا المنشور وجهات نظر باحثات وناشطات نسويات رائدات من أربع مناطق في جميع أنحاء الجنوب العالمي عن سبب وجوب التخلي عن استخدام الناتج المحلي الإجمالي كهدف أساسي ومقياس للتقدم الاقتصادي. وبالاعتماد على أمثلة وأدلة من السياقات الأربعة، تظهر لومونيا فيث وجنيفر ليينغا (من أفريقيا)، وسامية البطمة (من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وناليني راثناراجا (من جنوب آسيا)، وناتاليا كيروغا دياز (من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) كيف كان النموذج المرتكز على نمو الناتج المحلي الإجمالي كارثيًا على حقوق النساء والفتيات وغيرهن عند تقاطعات اللامساواة.

"ما وراء الناتج المحلي الإجمالي: مختصر جامع لوجهات نظر نسوية إقليمية" عمل يوضح بقوة كيف يحرف الهوس بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بأي ثمن عملية صياغة السياسات نحو التدابير التي تفاقم التقشف والديون وتعزز سلطة الشركات وتزيد ممارسات العمل الاستغلالية. ويشمل ذلك إغفال أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي التي تضطلع بها النساء، وهي مساهمات لا تزال غير محسوبة في الناتج المحلي الإجمالي وغير معترف بها كمساهم رئيسي في ثروة البلدان، على الرغم من أنها تشكل العمود الفقري للاقتصادات. وتشمل الموضوعات الأخرى التي تغطيها المقالات الأربعة الروابط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستعمار، والاستخراجية، والعسكرة والنزاعات، والسيادة الغذائية، والإنهيار المناخي والبيئي.

وفي تحدٍّ للعقيدة المحافظة السائدة التي تركز على نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفي دعوة عاجلة إلى اتخاذ إجراءات، تسلط المؤلفات الضوء على أنظمة المعرفة والنُهُج المحلية والنسوية وتلك العائدة للسكان الأصليين التي يجب اتباعها لتحويل الاقتصادات عن النُظم الاستغلالية والمضرة إلى أخرى تركز على الرعاية ورفاهية الناس والكوكب. وتضطلع الحركات النسوية بدور محوري في مثل هذه الجهود.

وتأتي هذه المجموعة من المقالات - برعاية منظمة أوكسفام - في وقت حرج يشهد تراجعًا في العدالة بين الأنواع الاجتماعية على الصعيد العالمي، وتفاقم اللامساواة الاقتصادية ضمن البلدان وفيما بينها، وتسارع تغيّر المناخ، وانتهاك سبعة من أصل تسعة من حدود الكوكب لغاية الآن. ويتزايد الزخم العالمي لتطوير بدائل للناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك في دوائر الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنّ ما يمكن أن تتضمنه أي أطر بديلة وهدفها النهائي، فضلًا عن كيفية تطويرها وتنفيذها وتمويلها، سيكون حاسمًا في تحديد ما إذا كانت ستحفز تغييرًا ذا مغزى أو لا. وسيكون إدراج أصوات ووجهات نظر الحركات والشبكات النسوية أمرًا أساسيًا لضمان تحقيق ذلك. ويسعى "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي: مختصر جامع لوجهات نظر نسوية إقليمية" إلى سبر المصطلحات التقنية لإزالة الغموض عن جدول الأعمال هذا لكي تصبح هذه المصطلحات في متناول الجميع، وإلى دعم مشاركة أوسع في الدفع نحو بدائل تحويلية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. كما يقدم هذا العمل العديد من الدروس والرؤى المهمة للقائمين على صياغة السياسات في جميع أنحاء العالم عن سبب أهمية هذه القضية لتحقيق العدالة للجميع ولحماية كوكبنا.

1. بدائل نسوية وبدائل إنهاء الاستعمار للنتاج المحلي الإجمالي: منظور من أمريكا اللاتينية

بقلم ناتاليا كيروغا دياز



القيمة اللامحدودة لجميع أشكال الحياة

لقد أدى استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي للثروة بين البلدان إلى طرح أسئلة بشأن سرديّة النمو الاقتصادي واختزال الاقتصاد في علاقات السوق. ويرتبط منظور إنهاء الاستعمار من الاقتصاد بالضرورات الأخلاقية لعيش حياة كريمة. وبالمثل، فإن نهج "العيش الكريم" (Buen Vivir) الذي طوّره شعوب مختلفة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية يقدم مفهومًا للاقتصاد يرتبط بالأسس المادية للحياة.³

وتعني عبارة "سوما كامانيا" (Suma Qamaña) العيش حياة جيّدة بلغة شعب الأيمارا في بوليفيا، وهي تقترح توازنًا بين العوالم الاجتماعية والمجتمعية والطبيعية، والتي تنطوي بدورها على توازن مع العالم الروحي. وفي هذا السياق، يدلّ مفهوم "أيلو" (Ayllu) على وحدة تنظيم سياسية واقتصادية تحافظ على أعضائها من خلال الحياة في المجتمع المحلي.

وفي إكوادور، تعني عبارة "سوماك كواساي" (Sumak Kawsay) "هي الأخرى" "العيش الكريم" بلغة شعب الكيشوا، وتشترك في الرؤية الأخلاقية لمبدأ "سوما كامانيا" الأنف الذكر، وهي مفصلة في خطة التنمية الوطنية للإكوادور لعام 2011 على النحو التالي: "تلبية الاحتياجات،

وجود الحياة، والموت بكرامة، وأن يُحب المرء ويجد من يباده حبه، والازدهار الصحي لكل شيء في وئام مع الطبيعة، والحفاظ غير المحدود على الثقافات، ووقت فراغ للتأمل، والتحرر، ونمو الحريات والقدرة والإمكانات. وتعترف رؤيتنا الأيمارا والكيشوا، اللتان تنعكسان في دساتير بلديهما، بمبادئ المعاملة بالمثل والتعايش مع الطبيعة، التي تتمتع بالروحانية والقدرة على اتخاذ الإجراءات.

ويؤكد مبدأ "كومي مونيين (Küme Mogñen)" لشعب مابوتشي أن التوازن بين جميع المخلوقات والمساحات هو أمر أساسي للحفاظ على رفاهية المجتمع المحلي؛ وأن جميع الاختلافات تنبع من العقاب الصادر عن "نغين (Ngen)" أو "القوى الروحية" التي تحكم استخدام المساحات. ولكي نعيش في وئام، يجب مراعاة المبادئ الأساسية للمجتمع المحلي، التي يؤدي خرقها إلى إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالطبيعة ومعاقبة المخالفين .

وبالنسبة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، يوفر مبدأ "أوبنتو (Ubuntu)" طريقة أخلاقية للعيش على الكوكب. فبدلاً من النظر إلى الإنسانية على أنها مجموع أفراد، يؤكد أوبنتو على الجماعة ويرى أن رفاهية جميع الكائنات الحية مترابطة فيما بينها، ويوضح صراحة اعتمادها على الطبيعة. ومن هنا جاء التأكيد على مبدأ "أنا لا أكون إلا بانتمائي إلى نحن"، اعترافاً بوجود - وإعادة وجود السود - فيما يتعلق ببينة كل إقليم. وفي كولومبيا، اعتمدت المناصرة في سبيل حقوق الأرض فرانسيسا ماركيز مبدأ أوبنتو أساساً للبرنامج السياسي الذي أوصلها إلى منصب نائبة رئيس البلاد. ومثل المفاهيم الأخرى، لا يشمل أوبنتو البشر فقط، وإنما يعطي كذلك جميع الكائنات التي تدخل في "نحن". وقد جرى توسيع هذه الأفكار من خلال مقترحات أخرى للعيش الكريم قَدِّمتها شعوب القارة المتنوعة عبر أمريكا الوسطى وريو دي لا بلاتا والأمازون .

والقاسم المشترك بين الرؤى المختلفة "العيش الكريم" هو تكامل الأبعاد الروحية والمادية والاعتراف بترابطنا مع الطبيعة التي تُستثمر بالوكالة والقدرة السياسية. وعلى الرغم من أن النسوية المجتمعية⁴ تحذر من عواقب ما يسمّى بأبوية "الشعوب الأصلية" التي تفرض على النساء والأشخاص المتنوعين تقسيماً صارماً للعمل قائماً على النوع الاجتماعي، فمن الصحيح أيضاً أن حركات التمرد النسوية قد أدت إلى ظهور طرق تفكير بديلة في العالم .

وقد أضفى منظور الحياة الكريمة القوة والشرعية السياسية على ناشطات ونشطاء بارزين مثل بيرتا كاسيريس من شعب لينكا في هندوراس، التي كلفها كفاحها في سبيل حماية نهر غوكاركي حياتها، والمعالجة الروحانية فرانسيسكا لينكونا، الزعيمة السياسية لشعب المابوتشي، التي كانت على الرغم من معاناتها من الاضطهاد للدفاع عن الأرض واحدة من سبعة ممثلين عن المابوتشي تم تعيينهم في المجلس الدستوري التشيلي الأخير⁵.

وتعمل الجهود المبذولة للدفاع عن الطبيعة وجهات نظر "العيش الكريم" كقَبْض فاعل لرؤى النمو والتنمية التي تقدّمها الحكومات كخيار أوحّد باستخدام الناتج المحلي الإجمالي كنقطة مرجعية رئيسية. ويلقي الاعتراف بتعدّد الرؤى في أمريكا اللاتينية بظلال من الشك على مشروع التحديث والاستعمار الذي افترض الفصل بين الطبيعة والثقافة وخلق اقتصادات منظمة وفقاً لأهداف النمو والتنمية.⁶ وبناءً على ذلك، لا يُنظر إلى قيمة الطبيعة إلا كأحد مدخلات الإنتاج، ويُعتمد على الممارسات الاستخراجية وزراعة المحاصيل الأحادية التي تدعم اقتصادات المنطقة، وتُستخدم لتفسير الزيادة أو النقصان في الناتج المحلي الإجمالي .

وقد أظهرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2023) أن المنطقة تمثل حصة مهمّة من الموارد الطبيعية العالمية، والتي تُوزَع توزيعاً غير متساو بين البلدان: "فتمّة ما يقرب من 20 بالمئة من جميع احتياطيات النفط و25 بالمئة من المعادن الاستراتيجية وأكثر من 30 بالمئة من الغابات الأولية في العالم في المنطقة... كما أن المنطقة موطن لـ47 بالمئة من احتياطيات الليثيوم في العالم، و36.6 بالمئة من النحاس، و34.5 بالمئة من الفضة، و23.8 بالمئة من الغرافيت الطبيعي، و20.6 بالمئة من القصدير، و18.8 بالمئة من الحديد، و16.7 بالمئة من التربة النادرة و15.7 بالمئة من النيكل. كما تبلغ حصّتها من الإنتاج العالمي أكثر من 50 بالمئة من الفضة، و37 بالمئة من النحاس، و36 بالمئة من الموليبيدوم، و37 بالمئة من الليثيوم، و20 بالمئة من القصدير والزنك، و16 بالمئة من الحديد".⁷

ويجب أن يواجه تطوير بدائل للناتج المحلي الإجمالي حقيقة أنه في أمريكا الجنوبية حيث تمت صياغة العديد من مقترحات "العيش الكريم"، تُستخدم 35 بالمئة من الأراضي لزراعة فول الصويا مع زيادة بنسبة 69 بالمئة في استخدام الأسمدة غير القابلة للتحلّل. وبين عامي 2019 و2021، شكّلت الموارد الطبيعية 50.7 بالمئة من إجمالي الصادرات و10.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا اللاتينية.⁸ وفي أمريكا الوسطى والمكسيك، يؤثر النشاط الصناعي الذي تحرّكه الصناعات التجميعية والعمالة المهاجرة تأثيراً أكبر على الناتج المحلي الإجمالي، فيما تعتمد بلدان أمريكا الجنوبية بشكل متزايد على صافي صادرات الموارد الطبيعية، ولا سيما الكتلة الحيوية والمعادن.⁹

وبناءً على ذلك، يحتاج اقتراح أي تدبير بديل إلى الكشف عن كيفية اعتماد السياسات التي تركز على النمو والتنمية بدلاً من اعتماد مبدأ العيش الكريم على العلاقات التي تنهب النظم البيئية. ويهدّد النموذج الاقتصادي الحالي القائم على الناتج المحلي الإجمالي أشكالاً من الكفاف والزراعة الصغيرة النطاق من خلال مفاومة النزاعات القائمة على الأراضي، وهو يؤدي إلى نزوح الفلاحين/ات والأعمال الزراعية العائلية الصغيرة ومجتمعات السكان الأصليين، ويزيد من قطع الغابات والتلوث الناتج عن مبيدات الآفات والكيماويات الزراعية بشكل عام، ويدمّر الاقتصادات

الإقليمية، ويؤدي إلى تقادم فقدان السيادة الغذائية. وتتفاقم هذه الآثار السلبية بالنسبة للشعوب الأصلية وللنساء المنحدرات من أصل أفريقي والفلاحات والمهاجرات اللاتي يشغلن أشدّ المناصب ضعفًا اجتماعيًا بسبب العنصرية الهيكلية. فعلى سبيل المثال:

"في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغ عدد سكان الريف 121 مليون نسمة، أي ما يمثل 20 بالمئة من إجمالي السكان. ومن ضمن هذا المجموع، ثمة 48 بالمئة (58 مليونًا) من النساء اللواتي يعملن لمدة تصل إلى 12 ساعة في اليوم لرعاية المزارع، وجمع الطعام وإعداده، وتربية الأطفال، ورعاية المسنين/ات والعجزة، من بين العديد من المهام الأخرى. ومن بين 37 مليون امرأة ريفية فوق سن 15 عامًا، تُعتبر 17 مليونًا منهن جزءًا من السكان الناشطين اقتصاديًا، وتُصنّف أكثر من أربعة ملايين امرأة كمزارعة. كما يُقدّر أنّ تسعة ملايين من هؤلاء النساء من السكان الأصليين، ويتحدثن لغاتهن الأصلية، ويتعرّضن - في معظم الحالات - لتمييز مزدوج أو حتى ثلاثي، بسبب فقرهن وكونهن من السكان الأصليين"¹⁰

ويجب تقييم بدائل الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لكيفية مواجهتها للنموذج الأبوي والاستعماري الذي يضع الشعوب المحددة بناءً على العرق في مساحات حبيسة النزاع مع أشدّ أشكال التراكم عنفًا. وتحوّل هذه المساحات أجساد النساء إلى "أكباش محرقة" تُقدّم للديناميات المفترسة للصناعات التي تسبب الأمراض وتسمّم التربة والماء والهواء.¹¹ وتضحّي الدول بهذه الأراضي ومن يسكنها في سبيل الحفاظ على منطلق مضاعفة الأرباح.

وللتركيز على النمو الاقتصادي عواقب لا يمكن إصلاحها على الحياة البشرية وغير البشرية على مرّ الأجيال، والتي لا تتضمنها المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل. وينبغي أن تراعي صياغة تدابير بديلة القيمة اللامتناهية لجميع أشكال الحياة. ويتحدّى هذا المعيار الأخلاقي مفهوم "العوامل الخارجية" المتأصل في الأنشطة الملوثة، والتي تكون مربحة فقط لأنها لا تتحمل تكلفة تدمير الحياة.¹² وتُعترف وجهة نظر إنهاء الاستعمار بأنّه لا يمكن وضع أي سعر على العديد من العناصر الطبيعية التي تصنفها الصناعات كمورد، لأنّ معظم النظام البيئي غير متجدّد ولا يمكن اختزال الحياة البشرية إلى مجرد أرقام.

تحديّ النزعة المحلية: كيف تتجاهل مقاييس الناتج المحلي الإجمالي أعمال الرعاية

إنّ العلاقات الاستغلالية التي تقوم عليها أرقام النمو الاقتصادي ليست مرئية دائمًا في المناقشات السائدة بشأن بدائل الناتج المحلي الإجمالي وتحتاج إلى توضيحها. وقد كشف المفكرون/ات النقديون/ات في أمريكا اللاتينية في منتصف القرن العشرين عن اللامساواة الناجمة عن النظام الاقتصادي الدولي. فحذروا من اعتماد الرأسمالية، باعتبارها النظام المهيمن، على المجالات التي تتميز بأنشطة منخفضة الإنتاجية وإمدادات وفيرة من العمالة غير الأمنة.¹³ ويقدم منظور إنهاء الاستعمار نقدًا أساسيًا لهذه المدارس الفكرية، التي رأت أنّ التخلف هو المشكلة الرئيسية، وبالتالي دعمت السياسات المدفوعة بفكرة التقدّم. وقد استمرّ هذا التوجّه في تعزيز نموذج استعماري حافظ على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر أساسي وحجب تكاليف سياسات النمو الاقتصادي للهيئات والطبيعة وأنشطة الرعاية.

وفي مجال الرعاية، ينعكس هذا الإنتاج للمساحات الاجتماعية غير المستقرّة بشكل متزايد في زيادة الهجرة التي تؤثر بشكل خاص على النساء اللواتي يتوجب عليهن، من أجل ضمان بقاء أسرهن، توليد الدخل من خلال أعمال الرعاية في شمال الكرة الأرضية، وبالتالي تشكيل سلاسل رعاية عالمية.

لقد دفع بنتامي هذه السلاسل العالمية خطوط إنتاج غير فاعلة وغير قادرة على توليد وظائف مقابل أجور عادلة وكذلك دول تهزّبت من الاضطلاع بمسؤولياتها عن إنشاء البنية التحتية الملائمة للرعاية. ولا يكشف الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة منذ جائحة كورونا عن مدى تسارع وتيرة الهجرة بين الشمال والجنوب. ولا توفر مشاركة النساء في أعمال الرعاية الاحتياجات الأساسية للأسر فحسب، بل تضمن هجرتها أيضًا تدفق الدولارات التي تدعم الاقتصادات النيوليبرالية، التي تلعب التحويلات في إطارها دورًا محوريًا في توليد الثروة والحفاظ على النظام.

"من المتوقع أن تصل التحويلات الواردة إلى دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى رقم قياسي قدره 155 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إذا استمرت الاتجاهات السائدة لغاية الآن... بزيادة قدرها 9.5 بالمئة مقارنة بمبلغ 142 مليار دولار استلمت في عام 2022... وقد أظهرت التحويلات إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نموًا مستدامًا بنحو 10 بالمئة سنويًا على مدى السنوات العشر الماضية"¹⁴.

ولا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الحسبان العواقب بين الأجيال المترتبة على اقتلاع حياة النساء، ولا تعطيل الحياة في أراضيهن، ولا العجز في القيادة الذي تسببه هجرة أفضل النساء تأهيلًا للأجيال اللاحقة من الشابات والفتيات وحياة المجتمع المحلي.

إنّ أي اقتراح لبناء طرق بديلة لقياس خلق الثروة كمياً يجب أن يحدّد القيمة التي تنتجها أنشطة التكاثر الاجتماعي عبر الأبعاد العديدة التي تحدث فيها. ويشكل هذا التعيين أحد التحديات الرئيسية للقياس. ففي حالة التحويلات المالية، على سبيل المثال، بينما تعكس التقديرات مساهمة العمالة المهاجرة، لا توجد معلومات في كل بلد على حدة قابلة للمقارنة تتعقب مساهمات النساء في تدفقات العملات الأجنبية.¹⁵

ونتيجة لذلك، لا تزال مشاركة النساء في تكوين الثروة غير مرئية، على الرغم من التقدم المحرز في تقييم العمل المنزلي غير المدفوع الأجر وحقيقة أنّ استبيانات استخدام الوقت قد أظهرت مقدار الوقت الذي تقضيه النساء في هذا العمل، فضلاً عن الأنشطة المتزامنة التي يضطلعن بها لضمان توفير الرعاية.

نحن نعلم أنّه في الوقت الحالي، في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، تمثل الرعاية والعمل المنزلي ما متوسطه 25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي .¹⁶ كما أتاح القياس باستخدام الخُمس إظهار كيف تقضي النساء ذوات الدخل الأدنى، في حالة الأرجنتين¹⁷، ما يصل إلى سبع ساعات يومياً في هذا النوع من العمل مقارنة بالساعات الثلاث التي تقضيها النساء من الخُمس الأعلى، ما يكشف أنّ أفقر النساء يساهمن أكثر من غيرهن في تكوين الثروة.

ويولد العمل المنزلي غير المدفوع الأجر في جميع أنحاء بلدان أمريكا اللاتينية ثروة أكثر من تلك التي تنتجها القطاعات الصناعية أو الخدمية، وهو على عكس الأنشطة الاقتصادية الأخرى، يزداد حدة في أوقات الأزمات كما شهدنا خلال جائحة كورونا. ولا تقيس المؤشرات التي تركز على السوق والسلع قدرة أعمال الرعاية على مواجهة الركود الاقتصادي. فقد أظهرت الجائحة أنّ النشاط التجاري لا يمكن أن يحدث من دون الرعاية والعمل المنزلي. وعلى الرغم من ذلك، تتجاهل قياسات الناتج المحلي الإجمالي مساهمة الأنشطة الإنجابية.

ويواجه بناء بدائل للناتج المحلي الإجمالي - تأخذ في الحسبان العمل المنزلي غير المدفوع الأجر - تحدياً مزدوجاً من منظور إنهاء الاستعمار يتمثل أولهما في فهم التوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية في المجتمع، والطرق التي يتم بها تمثيل النساء العاملات المعرّضات للتمييز العنصري و/أو المهاجرات تمثيلاً مفرطاً في هذا النوع من العمل؛ ويتمثل الثاني في الاعتراف بمساهمة الأنشطة الإنجابية على المستوى الجماعي التي تدعم الاقتصادات في أمريكا اللاتينية. ويتطلب ذلك أيضاً تحدياً عاجلاً "للطابع المحلي" المتصور للعمل الإنجابي.

وثمة حاجة إلى تحليلات تربط مفهوم الثروة بالعمل الذي يحافظ على الحياة وتسلط الضوء على الدور المركزي الذي تضطلع به الاقتصادات الاجتماعية والشعبية والتضامنية والزراعية القائمة على أشخاص من أصول أفريقية ومن السكان المحليين: وهي جميعها اقتصادات تحافظ على الحياة. كما يمكن العثور على مثال على قوة هذا النهج في السجل الوطني الأرجنتيني لمراكز ومبادرات الأغذية المجتمعية (ReNaCoM) ، الذي سجّل 34,782 مطبخ حساء شعبي في جميع أنحاء البلاد في عام 2023¹⁸ . وبالمثل، جرى تسجيل 34,449 عاملاً(ة)، غالبيةهم من النساء أو من مجتمع الميم+، تعملن في مطابخ الحساء التابعة للمنظمة الاجتماعية La Poderosa ، حيث يُعدّون 10 ملايين جبة يومياً في بلد يبلغ عدد سكانه 45 مليون نسمة¹⁹.

ويجب أن تعترف بدائل الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية بتعدّد أشكال النشاط الاقتصادي والدور المركزي الذي يؤديه العمل الإنجابي فيها. وتعزّز المواقف الأبوية والاستعمارية الإصرار على تأطير عمل الرعاية كعمل منزلي. وهي تفعل ذلك من خلال إنكار الدور الرئيسي الذي تضطلع به الثروة الناتجة عن أعمال الرعاية بأبعادها المتعدّدة في إنشاء المجتمع والحفاظ على حياة الملايين من الناس في القارة.

ومع تسارع المناقشات بشأن ما وراء الناتج المحلي الإجمالي على المستويين الإقليمي والعالمي، ثمة حاجة ملحة للباحثين/ات وحركات إنهاء الاستعمار النسوية لتغذية مثل هذه المنظورات النقدية بهدف المساعدة في ضمان عدم استيلاء التيار النيوليبرالي السائد على جدول الأعمال، والسماح لهذا الأخير بتحقيق إمكاناته التحويلية.

2. الناتج المحلي الإجمالي وواقع المرأة الأفريقية: تحليل الموروثات الاستعمارية وجداول الأعمال النيوليبرالية

بقلم لومونيا فيث وجينيفر ليينغا



مقدمة

يُقال إن "ما يُقاس هو ما يمكن تقييمه وتحديد أولوياته". وعندما نعطي الأولوية للجوانب المادية وحدها، متجاهلين العناصر التي تربطنا ببعضنا بعضًا وبالبيئة، يمكن أن نتعرض لنظرتنا إلى العالم للتشويه، حالها حال المقاييس التي نتمسك بها حين تركز هذه الأخيرة حصريًا على إنتاج السوق. ويؤكد هذا وحده ضرورة اتخاذ تدابير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. ولا يمكننا أن نفهم اتساع المشكلات التي نواجهها وعمقها أو أن نطور حلولًا لها، من دون أن نأخذ في الحسبان وجهات نظر وحقائق من تتجاهل وجودهم الأنظمة التي تحكم عالمنا اليوم.

وتسلط منظمة أوكسفام الضوء على وضوح العيوب المتأصلة في الناتج المحلي الإجمالي: فهو يديم إرثًا رأسماليًا نيوليبراليًا استعماريًا مناهضًا للنسوية من خلال إدامة إطار خلق القيمة والإنتاجية التي لا تحسب سوى ما يمكن تحويله إلى نقد. وتُعطي علاقات السوق الأولية على العلاقات الأسرية والاجتماعية، والفردية على التضامن والاعتماد المتبادل، والاختيار العقلاني على الرفاهية. وتُقتصر النساء على الحيز "الخاص" ويصبح عملهن غير مرئي.²⁰ وتكون التدايعات عميقة في أفريقيا حيث يؤدي السعي إلى تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستخراج واستغلال اليد العاملة والأرض وأجساد النساء وغيرهن من الأشخاص الذين يعانون من التهميش الهيكلي. ولا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي أيضًا في الاعتبار ما إذا كانت الثروة التي يحسبها قد تراكمت من خلال وسائل قانونية أو غير قانونية أو أخلاقية أو عادلة. فعلى سبيل المثال، في عام 2022، تفاقرت فرنسا بمتوسط ناتج محلي إجمالي يبلغ 2.78 تريليون دولار أمريكي.²¹ إلا أن هذه القيمة لا تأخذ في الاعتبار المساهمات التي قَدَّمتها مستعمراتها

السابقة بعد الاستقلال "الشكلي على الورق"، وتفترض أن استغلال فرنسا للموارد واستخراجها من غرب إفريقيا²² هو عملية مُنتجة وبالتالي إيجابية بطبيعتها.

ولمعالجة هذه المظالم الراسخة، يجب أن نبدأ بتفكيك النُظم والهيكل التي تهيمن على عالمنا وتشكل نظرتنا السلبية للعالم، ما يجعلها أقل قابلية للعيش. وينطوي ذلك على التفكير بعمق في جذور المشكلات من منظور تاريخي ونسوي ومناهض للاستعمار وللرأسمالية. ويجب علينا أيضًا أن نتساءل عن شكل المقاييس البديلة، وكيف سنكسر المجتمعات المحرومة التي همّشها الناتج المحلي الإجمالي لعقود، لا سيما في إفريقيا.

الناتج المحلي الإجمالي والرعاية

إن قيمة أعمال الرعاية للاقتصاد العالمي ودعمها سبل العيش والرفاهية البيئية والبشرية أكبر مما يمكن أن نتوقعه. وعلى الرغم من الحفاظ على الهيكل الاجتماعي – أي تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والصحة والنظافة، وضمان الرعاية الأساسية لجميع الناس - فإن أعمال الرعاية هي أيضًا العمل الأقل استقرارًا، ولا تُعطى سوى القليل من القيمة الاجتماعية، ويُنظر إليها على أنها من واجب النساء.²³ وفي الوقت نفسه، تسهم الرعاية بما لا يقل عن 10.8 تريليون دولار أمريكي في الاقتصاد العالمي، متجاوزة الإيرادات المُجمّعة لأكثر من 50 شركة في العالم في عام 2018²⁴، ومع ذلك غالبًا ما تكون استخراجية وتُقيّم بأقل من قيمتها وتُسْتَغَل ضمن الأطر الاقتصادية القائمة، مثل الناتج المحلي الإجمالي. إن عدم التوافق السياسي هذا يبيّن الطرق التي يُستخدَم بها الناتج المحلي الإجمالي كأداة لإدامة استغلال عمل النساء. فهو مخطط ينظمه جدول أعمال الرأسمالية النيوليبرالية ويهدف إلى ضمان استمرار دعم النساء للدولة.

ومن زاوية إيجابية، تدعو المنظمات النسوية ومنظمات حقوق المرأة إلى تسليط الضوء على هذه النقاط الخفية. وتشمل المبادرات الجارية صياغة "إعلان الرعاية"، الذي يدعو إلى إعادة بناء التنظيم الاجتماعي للرعاية، والاعتراف بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية لأعمال الرعاية (المدفوعة أو غير المدفوعة الأجر) وحقوق الإنسان في الرعاية²⁵.

ففي أوغندا، على سبيل المثال، اعترف التعديل الأخير لقانون العمل لعام 2021 بالأعمال المنزلية كعمل بالمعنى الفعلي للكلمة. وفي حين قد تبدو هذه السياسات واعدة، إلا أنها تفشل في إعادة توزيع عبء الرعاية، وبدلاً من ذلك تضع المسؤولية على عاتق النساء لامتناس صدمات البنية التحتية الفاشلة للرعاية. ومن ناحية أخرى، فإن البلدان ذات الحد الأدنى المنخفض للأجور مثل أنغولا وإثيوبيا ورواندا وأوغندا تُعيق أي أمل أو إمكانية في الحصول على أجر كافٍ أو تسهيل هذا العمل من خلال الاستثمار في معدات توفير العمالة، وبالتالي توقف أي تقدّم نحو الحد من هذا العمل/أو إعادة توزيعه لزيادة تعزيز التحول في حياة النساء والمجتمعات الأخرى المهْمَشة هيكلًا. لذلك، يجب على الدعوات إلى اتخاذ تدابير تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي أن تأخذ في الاعتبار هذه الفروق الدقيقة، وأن تُسأل ديناميات السلطة الأساسية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاستكشاف نُهج بديلة لمعالجة التقليل المنهجي من قيمة أعمال الرعاية، ولا سيما عندما تؤديها نساء يعانين من أشكال متعدّدة ومتقاطعة من القمع. وفي هذا الصدد، يمكن أن ينطوي تقييم الرعاية على منح إعفاء ضريبي على سلع وخدمات الرعاية الأساسية مثل الكهرباء والماء والوقود، من بين أمور أخرى؛ ودفع معاشات تقاعدية شاملة للنساء (لا سيما أولئك اللواتي عانين من فجوات في حياتهن المهنية)، وتوفير الرعاية الصحية المجانية، والتعليم، ورعاية الأطفال، والماء، من بين الخدمات الاجتماعية الحيوية الأخرى المتاحة للجميع، ولا سيما للمجتمعات المهْمَشة هيكلًا.

الناتج المحلي الإجمالي والسيادة الغذائية

في العديد من البلدان الأفريقية، يشكل أداء القطاع الزراعي، وبالتالي إنتاج الأغذية، ركائز أساسية في قياس النمو الاقتصادي للبلد وهو يُحسَب من خلال الناتج المحلي الإجمالي. وفي الوقت نفسه، قُدرت مساهمة المرأة في إنتاج الغذاء للاستهلاك المنزلي والاستخدام التجاري منذ فترة طويلة بنسبة 60-80 بالمئة²⁶، وفي السنوات الأخيرة، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن مساهمة النساء في العمل في قطاع الزراعة أقل بقليل من النصف.²⁷ وعلى هذا النحو، فإن قيمة القطاع، بما في ذلك قيمة من يعملون فيه، غالبًا ما تقتصر على القيمة النقدية المكتسبة عند بيع المنتجات أو شرائها، مع وضع تحقيق الأمن الغذائي كهدف أساسي. كما ارتبط الأمن الغذائي بشكل إيجابي بنمو الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة أجرتها كريستينا سويتليك إلى أن ارتفاع مستويات الأمن الغذائي يرتبط بمستويات أعلى من الناتج المحلي الإجمالي، وأن أكبر التحسينات في الأمن الغذائي حدثت في تلك البلدان التي شهدت أسرع ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي²⁸.

إلا أن المنتقدين/ات لذلك يجادلون بأن الاستراتيجيات والسياسات المُنفّذة في إطار نموذج الأمن الغذائي لم تفعل لرعاية الآن سوى القليل للحد من الجوع وسوء التغذية في العالم، بما في ذلك في أفريقيا²⁹. وبدلاً من ذلك، يحرم منطق الأمن الغذائي صغار المزارعين/ات ومزارعي/ات الكفاف من حق التصويت لصالح إنتاج الشركات والربح والاحتكار.³⁰ وعلاوة على ذلك، فإن تركيز نموذج الأمن الغذائي على المنافسة والميزة الاقتصادية يسهم في نزع الصبغة السياسية عن نظام الإنتاج، ويتجاهل العمليات والظروف التي ينتهي فيها الغذاء على المائدة، بما في ذلك ديناميات النوع الاجتماعي الحالية.³¹ ويجادل ويليام شانباخر بأن نموذج الأمن الغذائي "يقوم على نموذج عولمة ويعرّزه، وهو نموذج يختزل العلاقات الإنسانية إلى قيمتها الاقتصادية"³².

وعلى النقيض من ذلك، ترى السيادة الغذائية³³ أنّ السيادة على الغذاء هي حق أساسي من حقوق الإنسان، وهي بديل تحويلي لنهج الأمن الغذائي التقليدي. وتعترف السيادة الغذائية بالتجارب والحقائق المعيشة للمجموعات التي تعتمد عليها إمدادات الغذاء في العالم، وتركز عليها:

أي صغار منتجي الأغذية في معظم أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وهي لا يستند إلى نظريات مجردة قائمة على الربح والنمو والنتائج المحلي الإجمالي، بل إلى كرامة الإنسان والحرية الأساسية وسبل عيش الناس ورفاههم. وفي الوقت نفسه، تقوم السيادة الغذائية على الاعتراف بالطبيعة المعقدة للنظم الغذائية، ولا سيما في أفريقيا، حيث التنافس على السلطة والسيطرة على إنتاج الأغذية وإمداداتها. إنّها حلّ عملي يحترم حق الناس في تحديد نوع طعامهم وجودته وكميته وتواتر استهلاكه؛ كما تضمن ممارسات زراعية مستدامة بيئيًا، وترتكز على أنظمة الإنتاج المحلية و/أو المحلية؛ وتقتصر وضع حدّ لسيطرة الشركات على النظام الغذائي العالمي. وهي تعترف كذلك بأنّ للناس وللنظام البيئي دورًا متساويًا وحيويًا في عملية الإنتاج. وعلى هذا النحو، لا يُقدّر الغذاء كمجرد مادة لسدّ الجوع وتحقيق مكاسب اقتصادية، وإنما أيضًا لقيّمته الاجتماعية والثقافية.

النتائج المحلي الإجمالي واستخراج الموارد في أفريقيا: العمالة غير الحرّة - عبودية حديثة

على الرغم من أنّ المزيد من الناس مُستعبدون حاليًا أكثر من أي وقت مضى³⁴، إلا أنّ العبودية تُفهم في الغالب على أنّها من بقايا الماضي والاستعمار. وثمة العديد من الطرق الأخرى التي تُفرض بها العبودية في إفريقيا من خلال أنظمة وهاكل القمع مثل النظام الأبوي والرأسمالية النيوليبرالية والاستعمار الجديد، والتي تعمل بالتالي على إدامة هياكل السلطة التي تعزز السعي لتحقيق الربح ومراكمة الثروة ونمو الناتج المحلي الإجمالي. إنّ نضالات ومبشرات مجتمعات السكان الأصليين والفلاحين/ات والسود/وات والسمر/وات والإناث والمتحولين/ات جنسيًا والمتنوعين/ات جنسيًا والمهمشين/ات في جميع أنحاء العالم تؤكد حقيقتين لا جدال فيهما: أولاً، أنّ القوى الاستعمارية، بدلاً من أن تختفي، تستمرّ في التوسع من خلال الاقتصاد النيوليبرالي؛ وثانيًا، أنّه من الضروري التفكير في طرق بديلة لمواجهة تحديات العبودية الحديثة والاستعمار الجديد، التي تجعل التمييز بين العام والخاص أمرًا غير مرئي. وتبقي على هذا التمييز بشكل مصطنع الأيديولوجيات الأبوية والاستعمارية الجديدة والرأسمالية النيوليبرالية.

وثمة عودة مقلقة لظروف العمل غير الحرّة في جميع أنحاء العالم وفي أفريقيا، إذ كان ما يُقدّر بنحو 40 مليون شخص ضحايا للعبودية الحديثة في عام 2016 وحده.³⁵ ومن بين هؤلاء، لا يزال "رقّ الدينون" بارزًا، مع وجود حالات موثقة في موريتانيا والنيجر ومالي والسودان.³⁶ إلا أنّ الشكل الأكثر تسارعًا غالبًا هو ما يعرف باسم "العبودية التعاقدية" التي يُرغم الأفراد في إطارها على العمل بالسخرة من خلال العلاقات التعاقدية الاحتياطية.³⁷

ويتجلى ذلك في العديد من الصناعات، بما في ذلك مزارع المطاط في ليبيريا، وإنتاج الكاكاو في غانا وساحل العاج، ومزارع الشاي والبنّ في جميع أنحاء شرق أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تواجه علامات المنازل في جنوب أفريقيا ظروفًا استغلالية، في حين يستمرّ العمل القسري وعمل الأطفال في صناعة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. وكثيرًا ما يُستغل هؤلاء الأفراد المُتجرّ بهم، بمن فيهم أطفال من رواندا وتنزانيا وإثيوبيا والصومال وأوغندا، كخدم في المنازل أو بائعات جنس أو رعاة ماشية.³⁸ ويزيد الاتجار الداخلي من تعقيد هذه المسألة. فقد خلص تقرير صادر عن المركز الوطني لبحوث الجريمة في كينيا إلى ارتفاع عدد حالات الاتجار بالبشر بنسبة 82.4 بالمئة في عام 2021، مع زيادة عدد حالات الاتجار بالعمالة بنسبة 86.6 بالمئة بين عامي 2020 و2021 ويمثل 96.0 بالمئة و98.3 بالمئة من جميع حالات الاتجار بالبشر في عامي 2020 و2021 على التوالي.³⁹

أما الحكومات الأفريقية، التي كثيرًا ما تُجبر على تنفيذ تدابير النقشف كشرط للحصول على القروض، فُتعرّز عن غير قصد هذه الأيديولوجيات الأساسية الضارة. فالنتائج المحلي الإجمالي هو مقياس نيوليبرالي يحدّد مدى "استدامة" الديون وتدابير ضبط أوضاع المالية العامة للبلدان المدينة. وقد أدّى ذلك إلى تفاقم أوجه اللامساواة المتعددة، فضلًا عن مفاقمة العبودية الحديثة أو العمالة غير الحرّة. كما نرى هذه الروابط في الطرق التي رسخت بها "العولمة" النيوليبرالية إطرًا يوفر أقصى قدر من الأمن لأصحاب رأس المال، وقدرًا أكبر بكثير من اللامساواة وعدم القدرة على الحركة وتآكل الظروف المادية لكثير من سكان العالم.⁴⁰

كما أنّ الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كمقياس أساسي غالبًا ما يمجد الممارسات التي تضرّ بالمجتمعات المهمّشة، ولا سيما النساء. وقد صاغت كلارا ماتى مصطلح "النقشف الصناعي" لوصف السياسات الصناعية الاستبدادية التي تعطي الأولوية لمصالح قلة من البشر على حساب العمال والعمالات، والتي تتميز بالتسريح من العمل، وخفض الأجور، والممارسات المناهضة للحركات العمالية، وتقديم الأرباح على التعويضات العادلة.⁴¹ وبالتالي فإنّ السياسات التي يحركها نمو الناتج المحلي الإجمالي تعمل كمحفز لاستغلال العمالة من خلال تحفيز رفع القيود عن مؤسسات الإشراف على العمل وإلغاء تمويلها، كما يتضح من التخفيضات المتكرّرة في ميزانية وزارات العمل في جميع أنحاء أفريقيا. ويؤدي ذلك كله، إلى

جانب خرق النقابات، إلى تآكل حماية العملات والعمال وقدرتهم على المساومة، ما يؤدي إلى انخفاض الدخل وتزايد أشكال العمل غير المستقرّة والاستغلال، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية بشكل خاص على الأسر المهمشة.

واقع بديل متجذر في القيم الأفريقية

لا يمكننا أن ننظر في مرحلة ما بعد الناتج المحلي الإجمالي من دون إعادة التفكير بشكل أساسي في أنظمتنا الاقتصادية. وقد تعثرت النظريات الاقتصادية التقليدية مرارًا وتكرارًا، ما يثبت عدم كفايتها في خدمة احتياجات الناس. وكما تقول جاياتي غوش، "يتطلب الانضباط السائد في الاقتصاد التواضع، والسياق التاريخي، والاعتراف بديناميات السلطة، وتعزيز التنوع"⁴². كما دعا اقتصاديون/ات آخرون إلى تحوّل في فهم عدم كون النمو غاية في حدّ ذاته، مع تحديد قوى السوق للمسائل ذات القيمة، ولما يجب أن يُنتج للتبادل ومن يستهلكه. وبدلاً من ذلك، يجب أن يكون النمو وسيلة لتحقيق غايات ذات قيمة جوهرية. ويشمل ذلك رعاية أفراد الأسرة، وازدهار المجتمعات المحلية، وغياب أوجه اللامساواة المتطرّفة، والبيئة الصحية.⁴³ لذلك يجب أن نتوقف عن إعطاء سلطة ومصادقية كبيرتين للنماذج الاقتصادية الضارة لتوجيه عملية صياغة السياسات، لا سيما وأنها تستمر بشكل متزايد في جعل العالم مكانًا غير صالح للعيش. فما فائدة الناتج المحلي الإجمالي المرتفع إذا لم يكن الناس راضين عن معيشتهم، وإذا كان الاستخراج الرأسمالي يؤدي إلى تآكل روح التضامن والمجتمع المحلي والقيم التي طالما كانت سائدة في الثقافات الأفريقية - أي "أوبونتو نغومونتو نغابانتو" - والتي تركز على "أن يكون المرء من خلال الآخرين"؟ وما فائدة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إذا كان فقط نتيجة للاستخراج والنهب والاستغلال غير المرئي؟ ولا يكون الناتج المحلي الإجمالي منخفضًا بسبب انخفاض الإنتاج وإنما بسبب السلطة والنفوذ غير المرئيين اللذين تمارسهما طبقة الاستبداد.

ويجب علينا، بما في ذلك ضمن أفريقيا، أن نتوصّل إلى فهم جماعي مفاده أنه إذا لم يكن الغرض من الاقتصاد هو تحسين رفاهية البشر، فإنّه يفتقد إلى هدف، ونحن نفشل في قياس ما يهّم حقًا لوجودنا. ومن خلال تبني أطر بديلة مثل اقتصاد الرفاهية الذي يقيس جودة الحياة، يمكننا ضمان عدم انفصال سياسات الاقتصاد الكلي عن الواقع. كما يجب علينا أن نُولي المزيد من الاهتمام للدور الذي لعبه الاستعمار الجديد، والعبودية الحديثة، واستمرار استخراج موارد أفريقيا واستغلالها في رفع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الشمال العالمي مع الإبقاء على انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الجنوب العالمي.

3. الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من التحيز إلى الإنصاف

بقلم سامية البطمة



ليست المخاوف بشأن الناتج المحلي الإجمالي - كمفهوم للنشاط الاقتصادي العام ومقياس للرفاهية الاقتصادية - بالأمر الجديد. وقد أوضح الباحثون/ات والناشطون/ات أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العديد من العقود،⁴⁴ في حين توصل الاقتصاديون/ات إلى مقترحات مختلفة لمعالجة أوجه القصور هذه. وبالنظر إلى هذا النقاش النشط، يركز هذا المقال على المشاكل المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمفاهيم الأساسية التي أدت إلى ظهور هذه المشكلات، وسبل المضي قدماً في معالجتها.

قضايا الناتج المحلي الإجمالي وأوجه القصور في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

وفقاً لصندوق النقد الدولي، يقيس الناتج المحلي الإجمالي القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية (التي يشتريها المستخدمون/ات النهائيون/ات) المنتجة في بلد ما في فترة معينة (على سبيل المثال خلال سنة أو شهر معين). ويشمل الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات المنتجة للبيع في السوق كما يشمل بعض الإنتاج غير السوقي، مثل خدمات الدفاع أو التعليم التي تقدمها الحكومة.⁴⁵ والناتج المحلي الإجمالي هو إحدى أكثر

الأدوات استخدامًا على نطاق واسع لقياس الأداء الاقتصادي لبلد ما، لأنه يعطي معلومات عن حجم الاقتصاد ووضعه العام. وبصفة عامة، قد تشير الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (باستثناء التضخم) إلى جودة أداء الاقتصاد، إذ من المرجح أن تنزايد العمالة وقد يتوفر لدى السكان المزيد من الأموال لإنفاقها.⁴⁶

وفي حين قد يكون الناتج المحلي الإجمالي مؤشرًا على الأداء الواسع لاقتصاد معين، إلا أنه يفشل في تقديم صورة دقيقة لرعاية ذلك البلد. فالناتج المحلي الإجمالي لا يوفر معلومات عن توزيع الدخل ضمن مجتمع ما، ولا يُبرز سمات مجتمع محلي ما مثل التمييز والجريمة. والأهم من ذلك كله هو أنّ الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي لا يشمل مساهمات اقتصادية كبيرة، مثل الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي. ويزيد كثير من هذه الأنشطة بشكل فاعل من استهلاك الأسر ويفيد أرباب العمل عبر ضمان إعادة إنتاج القوة العاملة مع تحميل التكلفة لمقدمي/ات الرعاية غير المدفوعة الأجر، كما أنّ لهذه الأنشطة تأثير إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي. وإذا أُضيفت هذه الخدمات المنزلية غير المدفوعة الأجر في الناتج المحلي الإجمالي، فمن المقدّر أن يزيد بنسبة 15 بالمئة إلى 70 بالمئة⁴⁷.

ولتوضيح التحديات المذكورة أعلاه، سننظر في أربعة أمثلة في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يتعلّق أولها بعمل المرأة ومشاركتها في سوق العمل، ويركز الثاني على مسألة العسكرة، ويشير الثالث إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، في حين يعالج الأخير مسألة البيئة.

عمل المرأة: بما أن الأنشطة غير القائمة على السوق، بما في ذلك الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي، لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإن الساعات المستثمرة في هذه الأنشطة لا تُحسب كعمل في الإحصاءات الرسمية. وبالتالي فإنّ الأشخاص الذين يؤدّون هذه الأنشطة لا يُعتبرون عاملات وعمالًا وليس لهم حقوق قائمة على العمل، مثل المعاشات التقاعدية. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، زادت مشاركة المرأة في الأنشطة القائمة على السوق، مقاسة بمشاركتها في القوى العاملة، في جميع أنحاء العالم. ولكن، وفقًا لبيانات البنك الدولي، تتمتع النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأدنى معدلات المشاركة في سوق العمل في العالم، حيث بلغ متوسطها 19 بالمئة في عام 2023 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 49 بالمئة⁴⁸.

ويبيّن الجدول أدناه تقديرات الساعات اليومية التي يقضيها الرجال والنساء في مختلف مناطق العالم في الرعاية غير المدفوعة الأجر. وتكشف نظرة عن كثب أنّ هذا العمل تتحمّله النساء بشكل غير متكافئ في جميع المناطق، إلا أنّ النساء في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقضين وقتًا أطول في الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي مقارنة بأي مكان آخر من العالم. وبعبارة أخرى، فإنّ أعمال الرعاية الواسعة والأنشطة المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تؤديها النساء في جميع أنحاء العالم أصبحت "عديمة القيمة"، لأنها لا تدخل في الحسابات القومية والناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

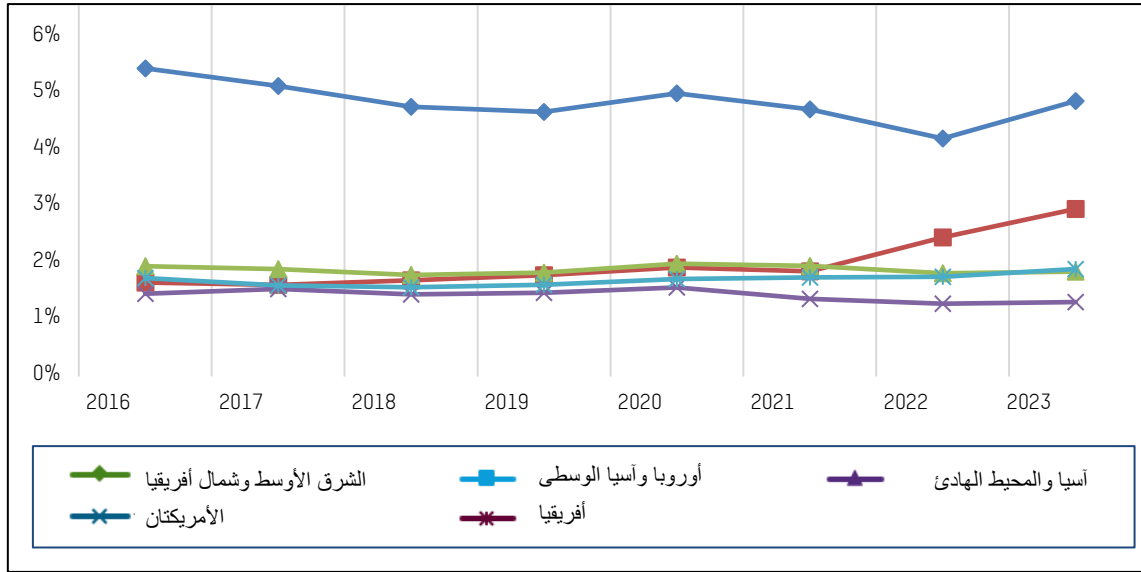
الجدول 1: الساعات اليومية لأعمال الرعاية المنزلية غير المدفوعة الأجر حسب المنطقة

المنطقة	النساء	الرجال
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5.5	1.2
الأمريكتان	4.5	2.6
آسيا والمحيط الهادئ	4.4	1.1
أوروبا وآسيا الوسطى	4.5	2.2
العالم	4.4	1.4

المصدر: أعمال الرعاية ووظائف الرعاية من أجل مستقبل العمل الكريم/مكتب العمل الدولي - جنيف: منظمة العمل الدولية، 2018، الصفحة 56.

العسكرة: تسلط العسكرة الضوء أيضًا على مشكلة الناتج المحلي الإجمالي. وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُعدّ الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الأعلى في العالم، حيث بلغ 12.5 بالمئة في عام 2023 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 7.1 بالمئة. وفي الوقت نفسه، بلغ الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 4.7 بالمئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بأقلّ من 3 بالمئة في جميع المناطق الأخرى (الرسم 1).⁴⁹ لذلك فإنّ أحد المكونات الرئيسية للإنفاق الاقتصادي الذي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي موجه نحو بناء القدرات العسكرية أو الانخراط في الحروب الأهلية والنزاعات. وتتحمّل النساء والأطفال وطأة هذه العسكرة. وقد يُنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي المتضخم بسبب هذا الإنفاق العسكري المرتفع على أنه يعكس ازدهار البلد، ولكن على أرض الواقع، يرتبط هذا الإنفاق بتدمير الأرواح وسبل العيش.

الرسم 1: الإنفاق العسكري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2016 إلى 2023

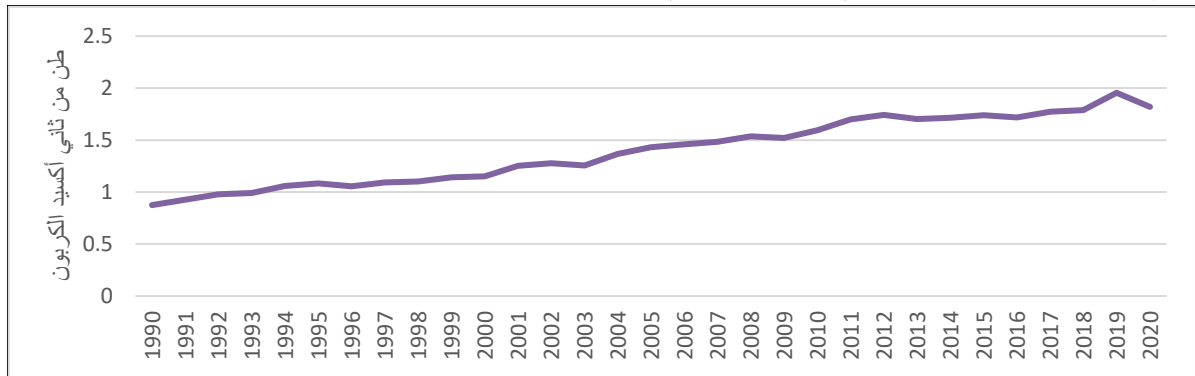


المصدر: حسابات المؤلف من معهد بحوث السلام الدولية في ستوكهولم (2023) بيانات الإنفاق العسكري: <https://www.sipri.org/databases/milex>

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي: في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقلبت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير وشهدت ارتفاعات حادة خلال فترات محددة، ما أدى إلى حجب آثار النزاع المستمر. فعلى سبيل المثال، أشاد صندوق النقد الدولي⁵⁰ بارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2008-2010. وجاءت هذه الارتفاعات الحادة نتيجة لزيادة مستويات المساعدات المحولة إلى اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب الحروب الإسرائيلية، وتخفيف القيود الإسرائيلية على الوصول إلى قطاع غزة.⁵¹ ولكن خلال الفترة نفسها، دمر هجوم عسكري إسرائيلي كبير (2008-2009) أكثر من 60 بالمائة من إجمالي مخزون قطاع غزة من رأس المال الإنتاجي (الذي يشير إلى وسائل الإنتاج وقوة العمل)، في حين أنه سنة 2014، دمرت ضربات عسكرية أخرى 85 بالمائة مما تبقى من هذا المخزون، بما في ذلك الطرق ومحطات الطاقة والمؤسسات الصناعية والتجارية والأراضي الزراعية.⁵² وبدل ذلك على أن النمو الظاهر لم يؤد في الواقع إلا إلى تخفيف نسبة صغيرة من الدمار الشديد الذي لحق بقطاع غزة منذ عام 2006، ولا يعكس أي تقدم في الرفاه الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن النمو الكبير الذي أعقب الهجمات العسكرية الإسرائيلية يُعزى في جزء كبير منه إلى جهود إعادة الإعمار.

المخاوف البيئية: لا يقيس الناتج المحلي الإجمالي أي عوامل بيئية. وقد ارتبطت معدلات النمو المتزايدة في العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتدهور النتائج البيئية في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، شهد المغرب متوسط معدل نمو اقتصادي بلغ 2.6 بالمائة في العقد حتى عام 2022، وهو أعلى من متوسط 2 بالمائة للمنطقة وينعكس في زيادة الناتج المحلي الإجمالي،⁵³ ومع ذلك فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أخذت في الارتفاع أيضاً (الرسم 2). وقد يكون لذلك الأمر تأثير سلبي على البيئة العامة وصحة سكان المغرب، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي يخفق في حساب هذا التأثير البيئي السلبي.

الرسم 2: نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المغرب، من 1990 إلى 2020



المصدر: فهرس بيانات البنك الدولي: <https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0037712>

وتتفاقم مشكلات الناتج المحلي الإجمالي لأنّ النمو الاقتصادي غير المستدام كان نتيجة للسياسات النيوليبرالية العدوانية على امتداد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تعرّض عدد من البلدان، منذ عقود، بما في ذلك مصر وتونس والمغرب والأردن، لسياسات التكيف الهيكلي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.⁵⁴ وتشوب هذه السياسات العديد من القضايا الإشكالية سنركز على اثنتين منها. الأولى هي تطبيع النموذج الاقتصادي النيوليبرالي المهيمن باعتباره أمرًا لا مفرّ منه. ويعني ذلك أنّ المشكلات الناشئة عن السياسات النيوليبرالية يجب أن تُحلّ ضمن عوالم الفكر النيوليبرالي وباستخدام أدواته. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما تُفهم المبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة في المقام الأول من منظور ذرائعي، أي كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادي، مع تجاهل المشكلات الهيكلية المتعلقة بالاقتصاد، مثل الافتقار إلى الوظائف اللائقة ذات الأجور الكريمة، وعدم توفير الخدمات العامة الكافية للتخفيف من أعمال رعاية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها المرأة وعملها المنزلي. لا يعترف النموذج النيوليبرالي الذي تُبنى عليه السياسات بكون هذه العوامل حاسمة؛ بل على العكس من ذلك، فإنه ينجس على الحد من وظائف القطاع العام حيث تكون المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً، وبالتالي تصبح النساء أولى ضحايا التقشف النيوليبرالي.

وثمة مسألة أخرى تتمثل في استخدام الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي كمقياس لنجاح السياسات النيوليبرالية في جميع أنحاء العالم وفي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي ركزت على الحدّ من الإنفاق الحكومي، وتقليص التوظيف في القطاع العام، وخفض الدعم على الوقود والأغذية الأساسية، وخصخصة الإنتاج والخدمات العامة، ورفع الضوابط المفروضة على أسعار الصرف.⁵⁵ هذا كله على الرغم من الأدلة الوافرة التي تظهر كيف تؤدي سياسات التقشف عادة إلى انخفاض النمو الاقتصادي.⁵⁶ وقد كانت لهذه السياسات تداعيات ضارة على شرائح حيوية من المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن والفقراء والعاطلين/ات عن العمل.⁵⁷ لذلك، خلال السنوات القليلة الماضية، ولا سيما منذ اندلاع الثورات في المنطقة، خضعت العديد من دول المنطقة لسياسات تقشف عدوانية أدت إلى ضعف النمو، في حين تدهورت مستويات المعيشة والفقير ومعدلات البطالة والتلوث واللامساواة. وكانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أصلاً واحدة من أكثر المناطق لامساواةً في العالم - حتى قبل جائحة كورونا. ومنذ ذلك الحين، ذهب نصف إجمالي الدخل إلى أعلى 10 بالمائة من السكان وحصل النصف الأقر منهم على 11 بالمائة فقط.⁵⁸ كما لا تنعكس هذه المستويات المتصاعدة من اللامساواة في الناتج المحلي الإجمالي.

الأسباب الكامنة وراء أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي

إنّ أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي ليست مجرد مشكلات قياس يمكن التعامل معها من خلال تحسين التقنيات الإحصائية أو ابتكار منهجيات أفضل لجمع البيانات. وإنما يتطلب السبب الكامن وراء هذه المشكلات معالجة كيفية تعريف الناتج المحلي الإجمالي وتقديم وسائل أكثر فاعلية لقياس الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

وتتبع المشكلة الرئيسية التي تركز على تعريفات الناتج المحلي الإجمالي من التركيز على القيمة السوقية للسلع والخدمات. ويُنظر إلى السلع والخدمات التي لا تُتداول في السوق - وبالتالي لا تحمل قيمة تبادل سوقية - على أنّها عديمة القيمة. والعديد من هذه السلع والخدمات العديد تنتجها النساء كجزء من عملهن المنزلي أو أنشطة الرعاية، بما في ذلك التنظيف والطهي ورعاية الأطفال والمسنين. ولا تصبح هذه الأنشطة مُجدية اقتصاديًا إلا إذا باعت الأسرة وجباتها المنتجة في المنزل أو أجرت خدمات الرعاية التي تقدّمها .

وقد وجّه الاقتصاديون/ات من أصحاب النوايا الحسنة جهودهم للتغلب على هذه المشكلة إلى التقنيات الإحصائية لحساب السلع والخدمات "غير المحصاة" باستخدام استبيانات استخدام الوقت. إلا أنّ المشكلة الرئيسية تكمن في فهما الأساسي لقيمة تبادل السلع والخدمات في السوق المتداولة. أمّا المشكلة الرئيسية الثانية فهي أنّ الاقتصاد السائد الذي يستند إليه النهج الحالي في التعامل مع الناتج المحلي الإجمالي لا يقيس الأمور إلا بالقيمة الاسمية ويتجاهل عمداً أي تأثيرات سلبية.⁵⁹ ولذلك أثار على اعتبار قضايا مثل التلوث نتائج سلبية ينبغي معالجتها.

تهدف الاقتراحات التالية إلى المساعدة في معالجة القضايا المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي وأسبابها الكامنة في المنطقة العربية.

1. يجب أن نوسّع فهما للاقتصاد وأن نتجاوز المفاهيم والنظريات السائدة. ويشمل ذلك إلقاء نظرة أوسع على تعريفات مثل القيمة السوقية وكيف تحدّد من بناء الناتج المحلي الإجمالي. إن النظر في المدارس الفكرية الأخرى، بما في ذلك التحليل النسوي، أمر ضروري لاستنباط مفاهيم وتدابير أوثق صلة.
2. كما يجب معالجة قدرة الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنشاط الاقتصادي على المدى القصير. وثمة العديد من الأمثلة التي جرى فيها حساب الإنتاج المنزلي وأنشطة الرعاية غير المدفوعة الأجر من خلال استخدام استبيانات استخدام الوقت وغيرها من التقنيات. وينبغي تكرار هذه المحاولات في كثير من الأحيان في المنطقة العربية وأن تنفذها بشكل دوري مكاتب الإحصاء الوطنية كخطوة في الاتجاه الصحيح نحو تغيير المفاهيم وتقنيات القياس لجعل الناتج المحلي الإجمالي أكثر إدماجًا.
3. بما أنّ الدول العربية تواجه تحديات مماثلة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي، ولكنها أشدّ تطرفًا في بعض النواحي كما هو موضح أعلاه، يجب على الناشطات والنشطاء والنسويات من هذه المنطقة الدفاع عن المؤشرات الاقتصادية التي تعكس هذه التحديات كجزء من دفعة أوسع من قبل الجنوب العالمي لتجاوز النمو الاقتصادي وفق ما يُحدده الشمال العالمي.
4. وينبغي أن تدعو الشبكات النسوية والمجتمع المدني الأوسع إلى اتخاذ تدابير اقتصادية تأخذ في الاعتبار الأضرار الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية. ولا ينبغي اعتبار التدهور البيئي والإنفاق على العسكرة والنزاعات والقمع المنهجي للناس أثرًا إيجابيًا على الناتج المحلي الإجمالي.

5. إن بناء علاقات مع المنظمات والشبكات النسوية والبيئية والنقابية وغيرها من منظمات وشبكات المجتمع المدني ذات التفكير المماثل في جميع أنحاء العالم أمر ضروري في معالجة القضايا المتعلقة بالنتائج المحلي الإجمالي، فضلاً عن النظام الاقتصادي النيوليبرالي الأوسع الذي تتجذر فيه. وقد يؤدي الضغط من العديد من المناطق ومن خلال الشبكات المختلفة إلى زيادة احتمال النجاح.

4. التحوّل من نموذج الاقتصاد القائم على النمو: منظور نسوي ما بعد الاستعمار من جنوب آسيا

بقلم ناليني راشاراجا



مقدّمة ومعلومات أساسية

إنّ جدول الأعمال النسوي لتجاوز الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنجاح يؤكد على الحاجة إلى الانتقال من نموذج اقتصادي يركز على النمو - والذي يؤدي إلى تفاقم الظلم الاجتماعي من خلال توزيع الفوائد بطرق غير متكافئة للغاية - نحو نموذج اقتصاد الرفاه، الموجه صراحة نحو تحقيق الرفاه الاجتماعي والبيئي.

ولسنوات عديدة، انتقد الاقتصاديون/ات والناشطون/ات من جنوب آسيا، بما في ذلك بينا أغالوال،⁶⁰ وجياتي غوش⁶¹، ونائلة كبير، وفاندانا شيفا⁶²، وديفاكي جاين⁶³، الأنظمة والمؤسسات الأبوية والرأسمالية، ودعوا إلى نماذج تنمية أكثر إدماجًا وإنصافًا تمكن المرأة في المنطقة.

لقد أثر نشاط فاندانا شيفا بشكل كبير على السياسات الزراعية والبيئية في الهند، لا سيما من خلال دعوتها للممارسات الزراعية المستدامة، والسيادة الغذائية، وحقوق صغار المزارعين/ات الذين غالبًا ما يُنظر إلى مساهماتهم على أنها غير إنتاجية ولا تدخل في الناتج المحلي الإجمالي⁶⁴.

وقد ساهم آخرون في التداوير التي تمكنا بشكل أفضل من تسجيل الرفاه: مثل مؤشر التنمية البشرية، الذي صاغه الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق في عام 1990، والذي يقيس التنمية البشرية في ثلاثة مجالات هي طول العمر، والتعليم، ومستويات المعيشة. ويهدف مؤشر التنمية البشرية، الذي يشمل الناتج المحلي الإجمالي، إلى تحسين القدرات البشرية وتعزيز مجتمع أكثر إنصافاً⁶⁵.

ويؤكد أمارتيا سين، الخبير الاقتصادي والفيلسوف، على الترابط بين الفقر واللامساواة، داعيًا إلى اتباع نهج قائم على القدرات⁶⁶. ويسلط عمله الضوء على المساوى المنهجية التي تواجهها المرأة، ويلهم الحركات من أجل المساواة بين الأنواع الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

ويسلط هذا المقال الضوء على الحاجة إلى معالجة اللامساواة الاقتصادية وتلك القائمة على النوع الاجتماعي في جنوب آسيا، مع التركيز على السلام والأمن والحفاظ على البيئة. وهو يطبق تحليلًا نسويًا متعدد الجوانب لما بعد الاستعمار على قضايا محددة وارتباطها بالديناميات العالمية للتأكيد على أهمية التخلي عن الناتج المحلي الإجمالي.

تحديات

على الرغم من المساهمات الأساسية للاقتصاديين/ات والناشطات النسويات، لا تزال النماذج الاقتصادية السائدة في جنوب آسيا مدفوعة بأيدولوجية النمو التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي. ويطرح دمج جدول أعمال الرفاه النسوي تحديات مختلفة يجب التغلب عليها.

1. الاقتصاد

أ- الإمبريالية وديناميات السلطة الأبوية

إن النموذج الاقتصادي الحالي الموجه نحو نمو الناتج المحلي الإجمالي يديم الإمبريالية والسلطة الأبوية، ما يؤدي إلى تفاقم الفقر والتخلف في المنطقة، بينما يضطهد بشكل منهجي النساء والأشخاص المهمشين، ما يزيد من ضعفهم. وتشمل العواقب الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للاستغلال الإمبريالي في جنوب آسيا التوزيع غير العادل للثروة والموارد، والذي تفاقم بسبب التمييز على أساس الطائفة والنوع الاجتماعي والدين والطبقة والعرق.

فعلى سبيل المثال، استغل الاستعمار البريطاني لجنوب آسيا بشكل منهجي الموارد الطبيعية والعمالة لصالح الإمبراطورية البريطانية، ما أدى إلى تراجع التصنيع⁶⁷ وإثراء النخب على حساب الأغلبية. وتدهورت الصناعات التقليدية مثل المنسوجات عمدًا بسبب المنافسة والسياسات البريطانية. ويستمر إرث الاستعمار البريطاني في تشكيل مسار التنمية في جنوب آسيا، مع نمو إقليمي غير متكافئ، وتسلسلات هرمية اجتماعية راسخة، ونظام طبقي ومؤسسات ضعيفة بالإضافة إلى نموذج موجه نحو التصدير يقدم مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات على الاحتياجات المحلية⁶⁸. فعلى سبيل المثال، في بنغلاديش، تُعد صناعة الملابس مساهمًا رئيسيًا في الناتج المحلي الإجمالي وتمثل أكثر من 84 بالمئة من إجمالي صادرات البلاد، وتوفر فرص العمل لملايين النساء. ومع ذلك، فقد أدت أيضًا إلى إدامة انخفاض الأجور، وتردّي ظروف العمل، وانعدام الأمن الوظيفي، ما يعكس القيم الأبوية واقتصاد يتمحور على النمو⁶⁹.

وعلى غرار بنغلاديش، يتمتع قطاع الملابس بمكانة مهمة في الاقتصاد السريلانكي. ويعتمد هذا القطاع اعتمادًا كبيرًا على عمل النساء، فيما معظم المديرين التنفيذيين والمشرفين هم من الذكور. وتعاني العاملات بانتظام من انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهن، مثل التحرش الجنسي وعدم كفاية فرص الوصول إلى المراحيض، فضلًا عن تدني أجورهن وأعباء العمل المفرطة. وتشكل بيئة العمل نفسها مخاطر تشمل الإضاءة السيئة، والضوضاء المفرطة، وعدم كفاية التهوية، والفشل في توفير معدات الحماية الشخصية⁷⁰.

علاوة على ذلك، تستغل الشركات المتعددة الجنسيات النظام الأبوي لتحقيق أقصى قدر من الأرباح من خلال التقليل من قيمة عمل المرأة، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض الأجور وظروف العمل السيئة للعاملات⁷¹. ومن خلال الاستفادة من تصوّر النساء على أنهن عمالة رخيصة ومرنة وسهلة الانقياد، تقلل هذه الشركات من تكاليف العمالة بشكل كبير⁷². ويسمح تقاطع الرأسمالية والنظام الأبوي لهذه الصناعات بإعطاء الأولوية للمكاسب الاقتصادية على رفاهية العاملات وحقوقهن. وتعزز هذه الدينامية أيضًا معايير النوع الاجتماعي، إذ تُبقي الرجال في مناصب السلطة بينما تحيل النساء إلى أنوار ثانوية، كما يزيد غياب دعم قوي من الدولة لحقوق العاملات والعمال والمساواة بين الأنواع الاجتماعية من تمكين هذه الممارسات الاستغلالية⁷³.

ب- الفوارق الاقتصادية والقائمة على النوع الاجتماعي

يؤدي النموذج المرتكز على الناتج المحلي الإجمالي إلى قدر كبير من اللامساواة الاقتصادية والفقر في جنوب آسيا، وهو ما ينعكس في فجوة كبيرة في الثروة بين الأغنياء والفقراء. ويبلغ معامل جيني للامساواة في جنوب آسيا حوالي 0.62، وهو أعلى منه في شرق آسيا وأوروبا وأوقيانوسيا

وأمریکا الشمالية و آسيا الوسطى. ⁷⁴ وبالإضافة إلى هذه الفجوة، لم يُترجم ارتفاع دخل الفرد إلى قدر أكبر من المساواة بين الأنواع الاجتماعية، إذ لا تزال المرأة مُستبعدة إلى حد كبير من اقتصاد النمو. وقد أثر غياب المعلومات عن مدفوعات الائتمان والقروض، والتحول الزراعي، وخدمات الإرشاد، تأثيرًا غير متكافئ على النساء الريفيات. ⁷⁵ فعلى سبيل المثال، على الرغم من امتلاك الهند لوحد من أسرع الاقتصادات نموًا على مستوى العالم، ⁷⁶ والذي يغذيها إلى حد بعيد عدد صغير من الأفراد والشركات الأثرياء، ولا سيما في قطاعات مثل التكنولوجيا والتصنيع، فإنها تعاني من أحد أدنى معدلات مشاركة المرأة الرسمية في قوة العمل على مستوى العالم. كما أنّ الهند هي واحدة من أقل الدول مساواة بين الأنواع الاجتماعية في العالم، إذ تحتل المرتبة 108 في مؤشر اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية. ⁷⁷ وعلاوة على العمل المدفوع الأجر، كثيرًا ما توفّق المزارعات والعاملات في صيد الأسماك بين الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المدفوع الأجر الذي لا يقدر بثمن بالنسبة للاقتصاد، ولكنه يظل غير مرئي إلى حد كبير في الناتج المحلي الإجمالي - بينما يُحسب فيه عمل الرجال .

وبدلاً من السعي إلى تحقيق النمو بأي ثمن، يتطلب دمج نهج نسوي للاقتصاد والتنمية من الحكومات اعتماد سياسات تراعي الفوارق بين الأنواع الاجتماعية للحدّ منها، وتحسين فرص الحصول على التعليم والتدريب للفتيات والنساء، ولا سيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودعم رائدات الأعمال، بما في ذلك النساء من مجتمعات المزارعين وصيادي الأسماك، من خلال المساعدة المالية والتقنية. ومن الأهمية بمكان تعزيز التوازن بين العمل والحياة، وزيادة مشاركة المرأة في مناصب اتخاذ القرار، وتعزيز الأطر القانونية، وتنظيم حملات توعية عامة لتحدي القوالب النمطية للنوع الاجتماعي.

ارتفاع أعباء الديون

تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لحكومات جنوب آسيا 86 بالمئة، ⁷⁸ وهي أعلى نسبة بين الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. فبلدان مثل أفغانستان وجزر المالديف وباكستان وسريلانكا هي إمّا في ضائقة ديون أو معرضة لخطر كبير بسبب الديون، حيث تضاعف - على مدى العقد الماضي - إجمالي ديونها الخارجية العامة والمضمونة من القطاع العام الطويل الأجل تقريبًا. ⁷⁹ ويعني الاعتماد الكبير على تمويل الديون أنّ جزءًا كبيرًا من الميزانيات الوطنية يُخصّص لسداد هذه الديون، ما ينتقص من تمويل الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والبرامج التي تراعي الفوارق بين الأنواع الاجتماعية. وفي سريلانكا، ارتفعت الضريبة على الفوط الصحية للمساعدة في خدمة الدين، ما تسبّب في تسرّب العديد من الفتيات الريفيات من المدرسة. ⁸⁰ ويؤثر إعطاء الأولوية لسداد الديون على الإنفاق الاجتماعي بشكل غير متكافئ على النساء اللاتي يواجهن ضعفًا اقتصاديًا متزايدًا ومحدودية الوصول إلى الفرص، لا سيما في المناطق الريفية. كما أنّ النساء أكثر عرضة للوقوع في فخّ الديون. وتستخدم الديون كأداة من قبل العديد من المؤسسات المالية الدولية والحكومات الشمالية لضبط الدول والسكان، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تدابير تقشفية تبرزها الحاجة إلى المسؤولية المالية. وتؤثر هذه التدابير، التي تنطوي أيضًا على خفض الإنفاق العام، مرّة أخرى بشكل غير متكافئ على النساء والفئات المهمّشة. ⁸¹

تغيّر المناخ وتأثيره على جدول أعمال الناتج المحلي الإجمالي

إنّ ضعف جنوب آسيا أمام تغيّر المناخ متجذر في ماضيها الاستعماري. ففي ظل الحكم البريطاني، جرى تحويل النظم الزراعية لخدمة المصالح الإمبريالية، وتعطيل نظم الماء التقليدية وممارسات استخدام الأراضي. كما جرى تشجيع زراعة المحاصيل النقدية المُعدّة للتصدير - مثل النيلي والأفيون والقطن، وذلك على حساب إنتاج الغذاء، ما أدى إلى تقاوم انعدام الأمن الغذائي والمجاعة. ⁸² كما أصبح العديد من المزارعين/ات مدينين/ات بسبب الضرائب المرتفعة التي يفرضها أصحاب الأراضي، ما فاقم ترسيخ الفقر وأدى إلى انتشار عدم ملكية الأراضي على نطاق واسع بين الفلاحين ⁸³ .

ولا يزال هذا الإرث من التنمية الاستخراجية يشكل الهياكل الاقتصادية والسياسية في المنطقة. وقد أدى اعتماد السياسات الاقتصادية النيوليبرالية في العقود الأخيرة، بما في ذلك إلغاء القيود والخصخصة والتركيز على النمو الموجه نحو التصدير، إلى تسريع مخاطر المناخ والتدهور البيئي. وقد أدت الإعانات المقدّمة للوقود الأحفوري والزراعة الصناعية إلى تقاوم انبعاثات غازات الدفيئة واستنفاد الموارد. ⁸⁴ كما قوّضت تدابير التقشف قدرة دول جنوب آسيا على الاستثمار في التكيف مع المناخ والحماية الاجتماعية. وبسبب إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي على الاستدامة، بات العديد من المجتمعات المحلية غير مستعدة لتحمل آثار المناخ. ⁸⁵ وتعتمد النساء، ولا سيما في المناطق الريفية، اعتمادًا كبيرًا على الموارد الطبيعية لكسب عيشهن. ومع ذلك، فإن تغيّر المناخ وقطع الغابات المفرط ⁸⁶ والتلوث قد عطلت جميعها بشدّة هذه الموارد.

وتتمتع آسيا، على مستوى العالم، بواحد من أعلى معدلات قطع الغابات لتحويلها إلى أراضٍ للزراعة وموارد للمواد الخام الأخرى. ⁸⁷ وتواجه النساء مسؤوليات متزايدة في تقديم الرعاية، إذ تكافح أسرهن عواقب التدهور البيئي، مثل ندرة الماء وانعدام الأمن الغذائي والقضايا الصحية. ففي الملديف، على سبيل المثال، تسبب ندرة الماء مشكلات صحية، لا سيما بين الأطفال والنساء اللواتي تقع على عاتقهن مسؤولية إدارة الماء المنزلي. ويزيد سوء الصرف الصحي وتلوث مصادر الماء من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالماء وتهيج الجلد والالتهابات ⁸⁸، لا سيما في المناطق

العسكرة والمرأة والسلام والأمن

يسهم الإنفاق العسكري بشكل عام سلبًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، على الرغم من أنه قد يعزّز الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير بسبب زيادة الإنتاج المرتبط بالجيش. وكثيرًا ما يؤدي الإنفاق العسكري إلى خلق فرص عمل في مجال الدفاع، للرجال أساسًا، ويمكن أن يؤدي إلى تحسينات في الهياكل الأساسية، مثل شبكات النقل عند الضرورة للعمليات العسكرية.

وفي عام 2022، شكل الإنفاق العسكري 2.3 بالمائة⁹¹ من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب آسيا، حيث أنفقت البلدان 98 مليار دولار أمريكي⁹² على الدفاع في عام 2022. وقد أنفقت باكستان تاريخيًا أعلى نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي على الصناعة العسكرية، تليها الهند وسريلانكا⁹³. وعلى هذا النحو، في دول جنوب آسيا، غالبًا ما يُنظر إلى الصناعة العسكرية على أنها مساهم إيجابي في النمو الاقتصادي.

إلا أنّ هذه السردية تتجاهل التكاليف الاجتماعية للإنفاق العسكري.⁹⁴ إذ يمكن لتحويل الموارد من الجيش إلى الرعاية الاجتماعية أن يضمن تقديم تعليم نوعي للفتيات والنساء، وتعزيز أنظمة الرعاية الصحية بما في ذلك الصحة الإنجابية للنساء، وتحسين استدامة الاقتصادات وبالتالي وضع المرأة. كما إنّ من شأن الاستثمار في مشاريع البنية الأساسية، مثل الماء النظيف، والصرف الصحي، والحصول على الطاقة، أن يفيد بشكل كبير النساء والفتيات اللواتي يتحملن في كثير من الأحيان عبء جلب الماء والحطب⁹⁵.

علاوة على ذلك، غالبًا ما تُحذف التكاليف البشرية للحرب، مثل الموت والعجز، والاختفاء القسري، والسجن، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والدمار، من الحسابات الاقتصادية. وتتأثر النساء اللاتي يعانين بشكل غير متكافئ من هذه الآثار بوصفهن مقدمات رعاية وضحايا.

الفرص

على الرغم من هذه التحديات، تُمثّل العديد من الفرص لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها. ومن خلال التركيز على البدائل النسوية للناتج المحلي الإجمالي، يمكننا تعزيز مجتمع أكثر إدماجًا وإنصافًا. وتعطي هذه البدائل الأولوية للرفاهية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية على مجرد النمو الاقتصادي. كما يجب إنهاء الاستعمار من النماذج الاقتصادية وتنويعها، مع مراعاة الاختلافات والمتطلبات الثقافية لجنوب الكرة الأرضية.

وتقدّم ولاية كيرالا بجنوب الهند، مثالًا على إعطاء الأولوية للرعاية الاجتماعية على النمو الاقتصادي، وتحدي هيكل السلطة الاستعمارية والأبوية⁹⁶. وقد حققت الدولة تنمية بشرية عالية المستوى، بما في ذلك ارتفاع معدلات معرفة القراءة والكتابة، وانخفاض معدل وفيات الرضع، وتحسين صحة الأمهات، وتعزيز مجتمع أكثر إنصافًا. وقد تحدى تمكين المرأة من خلال مبادرات التعليم والتوظيف المعايير الأبوية التقليدية، ما عزّز المساواة بين الأنواع الاجتماعية والمشاركة في اتخاذ القرار.

أ- زيادة الوعي والتعاون الإقليمي

ينعكس الوعي المتزايد بالحاجة إلى تنمية اقتصادية عادلة ومستدامة في دعم السياسات الاقتصادية النسوية بين منظمات المجتمع المدني والقائمين على صياغة السياسات والمسؤولين عن وكالات التنمية الدولية.

ويمكن للتعاون الإقليمي أن يعزّز النهج النسوية لقياس الرفاهية، بما في ذلك المقاييس الموحدة التي تأخذ في الاعتبار اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية وقيمة عمل الرعاية غير المدفوع الأجر. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان الأعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي أن تصيغ مؤشرات تعكس مساهمات المرأة في الاقتصاد، وأن تعزز النهج النسوية لقياس الرفاهية، بما في ذلك الاعتماد على استخدام الوقت الذي يحسب قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني.⁹⁷ وتُعدّ هذه الاستبيانات وسيلة رئيسية للمساعدة في التعرف على أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والحدّ منها وإعادة توزيعها كوسيلة لتعزيز المساواة بين الأنواع الاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، تدافع منظمات مثل صندوق نساء جنوب آسيا عن حقوق النساء في التنقل والعمل، وتشجع المبادرات التي تدعم هجرة النساء من أجل العمل وتعالج القيود الاجتماعية والسياسية. من شأن بناء الشبكات الإقليمية أن يمكّن المرأة ويزيل الوصمة عن عملها، ويحسن رفاهها وحقوقها بشكل عام⁹⁸.

ب- النسوية والنشاط الشبابي

تتمتع جنوب آسيا بتاريخ طويل من نشاط الحركة النسوية، حيث يطالب الناشطون/ات بحقوق متساوية للنساء وبالعدالة الاجتماعية. ويدافع الاقتصاديون/ات النسويون/ات عن الدخل الأساسي بالإضافة إلى تقليل ساعات العمل، لا سيما بالنسبة للنساء، اللواتي غالبًا ما يتحملن المسؤولية غير المتكافئة عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.⁹⁹

ويشارك الشباب بشكل متزايد في الحملات التي تُعنى بالنسوية والعدالة المناخية، بما في ذلك من خلال النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد اكتسبت حملات مثل #نساء_للعمل_المناخي (Women4ClimateAction#) الكثير من الزخم ما سمح للنساء بمشاركة تجاربهن في القدرة على الصمود في مواجهة تحديات المناخ.¹⁰⁰

كما تعمل الناشطات في جنوب آسيا على زيادة المشاركة السياسية للنساء وتمثيلها في عمليات اتخاذ القرار، متحديات بذلك الهياكل الأبوية عبر المناصرة في سبيل حوكمة لا تقصي أي نوع من الأنواع الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، في سريلانكا، حدّد مشروع قانون عام 2018 حصة 25 بالمئة للمشاركة السياسية للمرأة في الحكومة المحلية، بعد عقود من نشاط الشباب والحملات.¹⁰¹ ويمكن للتعاون الدولي مع الحركات النسوية والعدالة المناخية ومنظمات المجتمع المدني في دول مجموعة السبع ومجموعة العشرين ودول البريكس تحسين جدول أعمال المناصرة وإنشاء جبهة موحدة للتغيير.

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني والحركات في دول جنوب آسيا أيضًا المشاركة في مبادرات مثل المجتمع المدني لمجموعة العشرين (C20)¹⁰² وشعوب مجموعة العشرين (P20)¹⁰³. وهذه المبادرات هي جهود موازية من قبل شعوب دول مجموعة العشرين للضغط على المجتمع الدولي لتبني نهج أفضل للتحوّلات الاقتصادية. كما يمكن أن تساعد هذه المشاركة في تضخيم الأصوات الإقليمية وتشكيل اتجاهات السياسة العالمية، ما يسمح لدول جنوب آسيا بالمشاركة في صياغة سياسات اقتصادية عالمية أكثر تقدمًا تشمل حقوق المرأة واحتياجاتها.

الخاتمة

من خلال التركيز على السياسات المراعية للنوع الاجتماعي، والأطر الاقتصادية لإنهاء الاستعمار، ودمج وجهات النظر الاقتصادية النسوية والعدالة المناخية، يمكن لجنوب آسيا التحرك نحو نموذج اقتصادي أكثر إدماجًا واستدامة. كما أنّ رفع مستوى الوعي وتعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز النشاط النسوي وتشجيع المشاركة السياسية والمشاركة على الصعيد العالمي هي أمور ضرورية لتحقيق تغيير منهجي وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

1. الأرض تتجاوز الحدود الآمنة، أول فحص لصحة الكوكب يصدر إنذارًا أحمر (2024). معهد بوتسدام لأبحاث تأثير الكواكب- <https://www.pik-potsdam.de/en/news/latest-news/earth-exceed-safe-limits-first-planetary-health-check-issues-red-alert>
2. <https://www.wbg.org.uk/publication/where-do-we-go-from-here-an-intersectional-analysis-of-womens-living-standards-since-2010/>
3. غوديناس إدواردو (2015) "العيش الكريم": تراجع النمو. مفردات لعصر جديد. المحررون: جياكومو داليسا، وفيدريكو ديماريا، وجيورجوس كاليس.
4. ل. كابنل. (2010). النسويات المتنوعات: النسوية المجتمعية ACSUR-Las Segovias. [بالإسبانية]. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024؛ <https://porunavidavivible.files.wordpress.com/2012/09/feminismos-comunitario-lorena-cabnal.pdf> وكذلك ب. ر. لوزانو ليرما. (2019). مساهمات النسوية السوداء لإنهاء الاستعمار: التمرد المعرفي للنساء السوداوات الأفريقيات-الكولومبيات منسوج بقصاصات من الذكريات. منشورات آبي-أباليا "Abya-Yala" [بالإسبانية]. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024. <https://dspace.ups.edu.ec/bitstream/123456789/21044/1/aportes%20a%20un%20feminismo%20negro%20decolonial.pdf> وكذلك ج. باريديس وأ. غوزمان. (2014). نسبيج التمرد: ما هي النسوية المجتمعية؟ نساء يصنعن مجتمعًا. [بالإسبانية]. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024. https://www.youthlead.org/sites/default/files/YouthLead/files/resources/el_tejido_de_la_rebeldia.pdf
5. نضالات وبدائل من أجل اقتصاد نسوي. كلاكسو- سيدي. جمّعها ناتاليا كيروغا دياز وباتريسيو دوبري. ألف الفصل: ناتاليا كيروغا دياز، وباتريسيو دوبري، وسيلفيا فيديريتيشي وفيرجينيا فارغاس. أسونسيون - باراغواي 2019.
6. إسكوبار. (2014). الشعور بالتفكير مع الأرض. قراءات جديدة بشأن التنمية والأرض والاختلاف. جامعة أمريكا اللاتينية المستقلة (UNAULA) [بالإسبانية]. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024 https://biblioteca.clacso.edu.ar/Colombia/escpos-unaula/20170802050253/pdf_460.pdf
7. اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2023). توقعات الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ملخص تنفيذي. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024 <https://repositorio.cepal.org/bitstreams/32eeb7a7-84fe-484c-bf98-db60407ec771/download>
8. المرجع السابق.
9. هي مصانع مغفلة بنسبة كبيرة من الرسوم والتعريفات الجمركية، وغالبًا ما يقع مقرّ المنشأة الإدارية للشركة الأم في أمريكا الشمالية. وكثيرًا ما تعاني النساء العاملات في الصناعات التجميعية من تدني الأجور وسوء ظروف العمل.
10. ك. كورول. (2016). نحن الأرض والبنور والتمرد: النساء والأراضي والأقاليم في أمريكا اللاتينية. GRAIN. العمل من أجل التنوع الحيوي وأمريكا الحرة [بالإسبانية]. ص. 10-11. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024 <https://semillas.org.co/apc-aa-2024/files/5d99b14191c59782eab3da99d8f95126/somos-tierra-semilla-y-rebeldi-a.-mujeres-tierra-y-territorio-en-amrica-latina.pdf>
11. ن. كيروغا دياز. (2018). "استجابات 8 ملايين للاقتصاد الحضري. إذا توقفت النساء، يتوقف العالم! دفاتر الفكر النقدي لأمريكا اللاتينية، 58. [بالإسبانية]. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024 <https://biblioteca-repositorio.clacso.edu.ar/bitstream/CLACSO/16713/1/CuadernosPCL-2-58.pdf>
12. العوامل الخارجية هي الأنشطة المستمدة من عمليات إنتاج الشركات التي تؤثر على أشخاص آخرين أو على البيئة، من دون أن تنعكس هذه التأثيرات في أسعار الإنتاج. وعلى هذا النحو، يتحمل المجتمع ككل الأثار وليس الشركات.
13. على سبيل المثال، يُرجى الاطلاع على ر. بريبيش، (1981): الرأسمالية المحيطة. الأزمات والتحول، صندوق الثقافة الاقتصادية [بالإسبانية]. ص 7-57 <http://archivo.cepal.org/pdfs/revistaCepal/Sp/001007073.pdf>; وكذلك سانتوس ثيوتونيو دوس (1998) نظرية التبعية، توازن تاريخي ونظري: تحديات العولمة. مقال تكريمًا لثيوتونيو دوس سانتوس. فرانسيسكو لوبيز سيغويرا (محرر). [بالإسبانية]. اليونسكو، كاراكاس، فنزويلا. <http://bibliotecavirtual.clacso.org.ar/ar/libros/unesco/santos.rtf>
14. بنك التنمية الإنمائية الأمريكي. (16 نوفمبر 2023). تحويلات الأموال إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحقق رقمًا قياسيًا جديدًا. بيان صحفي. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024 <https://www.iadb.org/en/news/remittances-latin-america-and-caribbean-set-new-record>
15. ن. كيروغا دياز. (2019). "إعادة التفكير في الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية والشعبية في سياق النسوية التحررية". في النضالات والبدائل من أجل اقتصاد نسوي تحرري، للمحررين ن. كيروغا دياز، وب. دوبري، ص. 68-152. بيونيس آيرس: مجلس أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية [بالإسبانية].
16. اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2023). مجتمع الرعاية: أفق للتعافي المستدام مع المساواة بين الأنواع الاجتماعية. سانتياغو.
17. الإدارة الوطنية للاقتصاد والمساواة والنوع الاجتماعي. (2020). الرعاية، قطاع اقتصادي استراتيجي. قياس إسهام العمل المنزلي والرعاية غير المدفوعة في الناتج المحلي الإجمالي. بيونيس آيرس: وزارة الاقتصاد، الأرجنتين [بالإسبانية]. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024. https://www.argentina.gob.ar/sites/default/files/los_cuidados_-_un_sector_economico_estrategico_0.pdf
18. السجل الوطني الأرجنتيني لمراكز ومبادرات الأغذية المجتمعية. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024. <https://www.argentina.gob.ar/desarrollosocial/renacom>
19. لا بوديروسا. (1 يونيو 2023). فاتورة الطهارة: النقاط الرئيسية. بيان صحفي [بالإسبانية]. كان الولوج إلى الموقع في 26 مارس 2024. <https://lapoderosa.org.ar/2023/06/proyecto-de-ley-cocineras-puntos-claves>
20. أ. بارفيز بات، وإ. بركوت، وم. شوكت زعبور، وأ. بوش، ول. ليوولو فيكو، ور. فيرما. مسارات جذرية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي: لماذا وكيف نحتاج إلى متابعة البدائل

- النسوية وإنهاء الاستعمار على وجه السرعة. منظمة أوكسفام بريطانيا. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://policy-2024-practice.oxfam.org/resources/radical-pathways-beyond-gdp-621532>
- 21 أ. أونيل. (2023). فرنسا: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من عام 1987 إلى عام 2028. ستاتيسا. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://www.statista.com/statistics/263575/gross-domestic-product-gdp-in-france>
- ن. س. سيلا، وف. بيغوه، وس. ديت (26 أبريل 2021) "إفريقيا: كيف تواصل فرنسا السيطرة على مستعمراتها السابقة في إفريقيا". لجنة إلغاء الديون غير المشروعة. <https://www.cadtm.org/Africa-How-France-Continues-to-Dominate-Its-Former-Colonies-in-Africa>
- 22 منظمة شركاء من أجل العدالة. (JASS) (4 أغسطس 2017). ملاحظات بشأن إطار الانتقال العادل من تجربة JASS. بيان صحفي. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://justassociates.org/notes-on-the-just-transition-framework-from-the-jass-experience2024>
- 23 منظمة شركاء من أجل العدالة. (JASS) (4 أغسطس 2017). ملاحظات بشأن إطار الانتقال العادل من تجربة JASS. بيان صحفي. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://justassociates.org/notes-on-the-just-transition-framework-from-the-jass-experience2024>
- 24 س. ماكجيجور، وس. أرورا جونسون، وم. كوهين. (2022). الرعاية في مناخ متغير: تركيز أعمال الرعاية في العمل المناخي. منظمة أوكسفام أمريكا. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621353/rr-caring-in-a-changing-2024> climate-230222-en.pdf;jsessionid=8EA5242841DD4FBE41B9A051AFF006C4?sequence=1
- 25 الخدمات العامة الدولية. (2024). إعلان الرعاية: إعادة بناء التنظيم الاجتماعي للرعاية. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://publicservices.international/resources/campaigns/care-manifesto-rebuilding-the-social-organization-of-care?id=11655&lang=en>
- 26 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (1995). المرأة والزراعة والتنمية الريفية: تقرير تجميعي لمنطقة أفريقيا. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://www.fao.org/3/X0250E/x0250e03.htm>
- 27 ما الجزء الذي توفره النساء من العمل في الزراعة الأفريقية؟ <https://documents1.worldbank.org/curated/en/979671468189858347/pdf/How-much-of-the-labor-in-African-agriculture-is-provided-by-women.pdf>
- 28 ك. سويتليك. (2018). "النمو الاقتصادي مقابل قضية الأمن الغذائي في مناطق وبلدان مختارة في جميع أنحاء العالم". مشاكل الاقتصاد الزراعي، 3 (356)، 49-127.
- 29 ج. إديس. (5 أبريل 2014). تأملات نقدية: مقارنة السيادة الغذائية بالأمن الغذائي. مدونة PENHA. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://www.penhanetwork.org/blog/critical-reflections-contrasting-food-sovereignty-with-food-security>
- 30 المرجع السابق.
- 31 المرجع السابق.
- 32 س. فلورا. (2011). "شاناخز، ويليام د.: سياسة الغذاء: النزاع العالمي بين الأمن الغذائي والسيادة الغذائية". مجلة الأخلاقيات الزراعية والبيئية، 24، 545-547.
- 33 الحرب على العوز. (2022). الاستفادة من الجوع: المقاومة الشعبية للأنظمة الغذائية للشركات. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://waronwant.org/resources/profitting-hunger>
- 34 يعيش 50 مليون شخص في جميع أنحاء العالم في ظل العبودية الحديثة- <https://www.ilo.org/resource/news/50-million-people-worldwide-modern-slavery-0#:~:text=The%20number%20of%20people%20in,and%20children%20remain%20disproportionately%20vulnerable>
- 35 التقديرات العالمية للعبودية الحديثة https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_575479.pdf
- 36 ج. لبارون، وأ. ج. أيرز. (2013). "سعود عبودية جديدة؟" فهم العمالة الأفريقية غير الحرة من خلال النيوليبرالية". العالم الثالث الفصلية، 34 (5)، 873-892.
- 37 الاقتصاد السياسي للعبودية الحديثة- <https://documentation.lastradainternational.org/lsidocs/3071-The%20political%20economy%20of%20new%20slavery.pdf>
- 38 المرجع السابق.
- 39 مشكلة الاتجار بالبشر في كينيا، <https://www.crimeresearch.go.ke/wp-content/uploads/2022/11/Report-on-the-Problem-of-Human-Trafficking-in-Kenya.pdf>
- 40 ي. باكر، وس. جيل، محرران (2003). السلطة والإنتاج والتكاثر الاجتماعي: انعدام الأمن البشري في الاقتصاد السياسي العالمي. باسينجستوك: بالغراف. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024.
- 41 س. ماتي. (2022). نظام رأس المال: كيف اخترع الاقتصاديون التقشف ومهدوا الطريق للفاشية. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو.
- 42 ج. غوش. (مارس 2024). لماذا يجب أن تتغير الاقتصادات وكيف؟ مدونة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2024/03/Symposium-Why-and-how-economics-must-change-2024> Jayati-Ghosh
- 43 س. كوك ون. كبير. (2023). من النمو الاقتصادي إلى اقتصاد الرفاهية: ملاحظات لسياسة خارجية نسوية. سلسلة أوراق العدد، العدد 11. تحالف السياسة الخارجية النسوية الأسترالية. كان الولوج إلى الموقع في 4 أبريل 2024. <https://iwda.org.au/assets/files/Wellbeing-and-Feminist-Foreign-Policy-2024>

- 44 يُرجى الاطلاع على أ. بينيريا. (1992). "المحاسبة عن عمل المرأة: التقدم المحرز خلال عقدين". التنمية العالمية، 20(11)، 1547-60، أ. بارفيز بات، وإ. بيركوت، وم. شوكت زغبور، وأ. بوش، ول. ليبولو فيكو، ور. فيرما. (2023). مسارات جذرية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي: سبب وكيفية حاجتنا إلى متابعة البدائل النسوية وإنهاء الاستعمار على وجه السرعة. منظمة أوكسفام بريطانيا. كان الولوج إلى الموقع في 7 مايو 2024. <https://policy-practice.oxfam.org/resources/radical-pathways-beyond-gdp-621532>
- 45 صندوق النقد الدولي. كان الولوج إلى الموقع في 23 يونيو 2024. <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-2024-Basics/gross-domestic-product-GDP#:~:text=GDP%20measures%20the%20monetary%20value,a%20quarter%20or%20a%20year.>
- 46 المرجع السابق.
- 47 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018) بما في ذلك أنشطة الأسرة غير المدفوعة الأجر: تقدير لتأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في اقتصادات مجموعة السبعة والطريق قديماً - <https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/bc9d30dc-en.pdf?expires=1719146155&id=id&accname=guest&checksum=0B0D10B86A7ED96F16DCF49E2F457851> p.10
- 48 البنك الدولي. (2024). بوابة البيانات: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا <https://genderdata.worldbank.org/regions/middle-east-north-africa>
- 49 معهد بحوث السلام الدولية في ستوكهولم (2023) بيانات الإنفاق العسكري. بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المدرجة في حساب هذه النسبة: البحرين ومصر والعراق وإيران والأردن والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية والجزائر وليبيا وتونس. <https://www.reuters.com/article/idUSN25408297/50>
- 51 <https://www.imf.org/-/media/external/country/WBG/RR/2012/091912.ashx>
- 52 <https://unctad.org/news/economic-reality-occupied-palestinian-territory-bleaker-ever>
- 53 <https://www.focus-economics.com/country-indicator/Morocco/gdp/>
- 54 <https://www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2023/10/MENA-region-and-IMF-reform.pdf>
- 55 م. مسلم، (2015) صندوق النقد الدولي في العالم العربي: دروس غير مستفادة. كان الولوج إلى الموقع في 26 يوليو 2024 <https://www.brettonwoodsproject.org/wp-content/uploads/2015/12/final-MENA-report.pdf>
- 56 <https://www.theguardian.com/business/2016/may/27/austerity-policies-do-more-harm-than-good-imf-study>
- 57 <https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-gendered-impact-of-imf-policies-in-mena-the-case-of-egypt-jordan-and-tunisi-620878/>
- 58 ف. ألفاريدو، ول. أسود، وت. بيكيتي (2019). قياس اللامساواة في الشرق الأوسط 1990-2016: المنطقة الأشد لامساواة في العالم؟ مراجعة الدخل والثروة 65، رقم 4: <https://doi.org/10.1111/roiw.12385711-685>
- 59 من الناحية الفنية، يؤكد الاقتصاد السائد الحالي، بما في ذلك الاقتصاد المستخدم لحساب الناتج المحلي الإجمالي، على الفهم الاقتصادي الوضعي للقضايا بدلا من الفهم المعياري. ويركز الاقتصاد الوضعي على الواقع كما هو، بينما يهتم الاقتصاد المعياري بما يجب أن يكون عليه الحال، ويمارس أحكاما قيمية فيما يتعلق بكيفية فهمنا للتنمية الاقتصادية والسبيل إلى المضي قديماً.
- 60 يُرجى الاطلاع على https://www.binaagarwal.com/academic_papers.htm
- 61 على سبيل المثال، يُرجى الاطلاع على ج. غوش، (2009) عمل المرأة بأجر منخفض في عولمة الهند. نساء بلا حدود 2009. متاح عبر: <https://www.amazon.co.uk/Never-Done-Poorly-Paid-Globalising/dp/8188965448>
- 62 على سبيل المثال، يُرجى الاطلاع على ف. شيفا، (نوفمبر 2013) "كيف أصبح النمو الاقتصادي مناهضًا للحياة". ذي غارديان. متاح عبر: <https://www.theguardian.com/commentisfree/2013/nov/01/how-economic-growth-has-become-anti-life>
- 63 على سبيل المثال، يُرجى الاطلاع على: لقاءات حية (عبر الإنترنت) (من دون تاريخ)، "الدكتور ديفاكي جاين: نظرة عامة على اللقاءات القريبة من نوع آخر". كان الولوج إلى الموقع في 24 سبتمبر 2024 <https://liveencounters.net/2018-le-mag/12-december-vol-one-2018/dr-devaki-jain-overview-2024> of-close-encounters-of-another-kind/
- 64 على سبيل المثال، كما جرت مناقشته في هذه المقابلة مع فاندانا شيفا- <https://www.thesunmagazine.org/articles/22893-biting-the-hand-that-feeds-how-globalization-cripples-small-farms.>
- 65 على سبيل المثال، يُرجى الاطلاع على ج. ديفيا، (3 يوليو 2023)، "شرح مساهمة محبوب الحق في مفهوم التنمية البشرية". ذي تايمز أوف إنديا (عبر الإنترنت). <https://www.indiatimes.com/explainers/news/explained-mahbub-ul-haq-s-contribution-to-the-concept-of-human-development-604076.html>
- 66 على سبيل المثال، يُرجى الاطلاع على أ. سين، (1995) إعادة النظر في اللامساواة. منشورات جامعة أكسفورد.
- 67 أ. موكيرجي (2010) "الإمبراطورية: كيف صنعت الهند الاستعمارية بريطانيا الحديثة" في الاقتصادية والسياسية الأسبوعية، المجلد 45، العدد 50 (11-17 ديسمبر 2010)، ص 73-82 <https://www.jstor.org/stable/25764217>
- 68 س. ويتيموني (2022، 29 أكتوبر). التاريخ الاستعماري للتعديلات المعادية للإسلام في سريلانكا. ورشة

التاريخ <https://www.historyworkshop.org.uk/empire-decolonisation/colonial-history-islamophobia>

69 بيرغ أ.، وتشاباربا هـ.، وهيدريش س.، وماغوس ك. هـ. (2021، 25 مارس). ما هي الخطوة التالية لقطاع صناعة الملابس في بنغلاديش، بعد عقد من النمو؟ ماكينزي وشركاه- <https://www.mckinsey.com/industries/retail/our-insights/whats-next-for-bangladeshs-garment-industry-after-a-decade-of-growth>

70 ما هي التحديات التي تواجهها العاملات في صناعة الملابس؟ 4 إجابات من الأوراق البحثية. (من دون تاريخ). ساي سبيس - سؤال . <https://typeset.io/questions/what-are-the-challenges-faced-by-women-garment-workers-in-3dx2rgxklk>

71 ميزادري، أ. (2016). الطبقة والنوع الاجتماعي واستغلال العمالة: عن العلاقة بين تسليح العمل والاستغلال. الفصل العالمي الثالث، 37 (10)، 1900-1877. <https://doi.org/10.1080/01436597.2016.1180239>

72 المرجع السابق.

73 م. أ. إسلام، وب. أبوت، وس. حق، وف. غوثش، (2023)، تأثير الممارسات غير العادلة لتجار التجزئة العالميين للملابس على الموردين البنغلاديشيين خلال جائحة كورونا، جامعة أيردين . https://www.abdn.ac.uk/news/documents/Impact_of_Global_Clothing_Retailers_Unfair_Practices_on_Bangladeshi_Suppliers_During_COVID-19.pdf

74 ج. هاسيل، وب. أرياغادا، وإ. أورتيغز أوسينا، وم. روزر (من دون تاريخ) "اللامساواة الاقتصادية". عالمنا في لبيانات (عبر الإنترنت) . <https://ourworldindata.org/economic-inequality>

75 <https://asiapacific.unwomen.org/en/digital-library/publications>

76 ج. دوفندي، (26 يونيو 2023) "تقرير اللامساواة في العالم: في الهند 85 بالمئة من أصحاب المليارات هم من الطبقات العليا، ولا أحد منهم من القبائل المنبوذة .". NDTV.com . <https://www.ndtv.com/india-news/world-inequality-report-over-85-of-indian-billionaires-from-upper-castes-none-from-scheduled-tribes-5974949>

77 أ. دشباندي، (20 يونيو 2024) "تكلفة اللامساواة: ماذا يعني ترتيب الهند 129 في المؤشر العالمي للفجوة بين الأنواع الاجتماعية؟". إنديان إكسبريس (عبر الإنترنت) . <https://indianexpress.com/article/opinion/columns/cost-of-inequality-what-indias-129-rank-in-global-gender-gap-index-means-9402976/>

78 ن. دونغل، (6 أكتوبر 2023) "ديناميات الديون في جنوب آسيا". كاتماندو بوست- <https://kathmandupost.com/columns/2023/10/06/debt-dynamics-in-south-asia>

79 على سبيل المثال، يُرجى الاطلاع علىسامال ب، وتو أ. ت. ي.، (4 أبريل 2024). نظرة إلى المستقبل: تغريغ الدور المتنامي لجنوب آسيا في الديون العالمية. مدونات البنك الدولي <https://blogs.worldbank.org/en/opendata/coming-unpacking-south-asias-growing-role-global-debt>

80 ن. تشادا (10 يناير 2023). "ضريبة منتجات الدورة الشهرية في سريلانكا تؤدي إلى تفاقم اللامساواة". الدعم الإعلامي الدولي (عبر الإنترنت) . <https://www.mediasupport.org/in-depth/navigating-a-changing-world/the-cost-of-being-a-sri-lankan-woman/>

81 منظمة أوكسفام (2022) بطش التقشف: خيارات السياسة الاقتصادية السائدة هي شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. السياسة والممارسات . <https://policy-practice.oxfam.org/resources/the-assault-of-austerity-how-prevailing-economic-policy-choices-are-a-form-of-g-621448/>

82 م. س. حق (1999)، مصير التنمية المستدامة في ظل التُّظُّم الليبرالية الجديدة في البلدان النامية، المجلة الدولية للعلوم السياسية، المجلد 20، العدد 2، (أبريل 1999)، ص. 197-218. منشورات سيج المحدودة <https://www.jstor.org/stable/1601575>

83 تغيير ملكية الأراضي والنظم الزراعية والاقتصادية (من دون تاريخ) بوابة البيئة والمجتمع. كان الولوج إلى الموقع في 24 سبتمبر 2024 . <https://www.environmentandsociety.org/exhibitions/famines-india/changing-land-ownership-agricultural-and-economic-systems>

84 م. س. حق (1999)، مرجع سابق.

85 ر. سبتشي (17 يناير 2023). آسيا: مخاطر المناخ هي نقطة ضعف رئيسية لآسيا. كريدينو- <https://credeno.com/en/knowledge-hub/asia-climate-risks-are-top-vulnerability-asia>

86 و. لاي، (7 مارس 2022) قطع الغابات في جنوب شرق آسيا: الأسباب والحلول، <https://earth.org/deforestation-in-southeast-asia/> Earth.org. كيلفويل، م. (4 نوفمبر 2022). تغيّر المناخ: ما هي الآثار الاقتصادية والحلول المحتملة؟ مرصد الاقتصاد . <https://www.economicsobservatory.com/climate-change-what-are-the-economic-impacts-and-potential-solutions>

88 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (19 يوليو 2022) غب الطلب: كيف تستعيد جزر المالديف الأمن المائي في جزرها الخارجية الأشد ضعفاً . ReliefWeb. <https://reliefweb.int/report/maldives/tap-how-maldives-restoring-water-security-its-most-vulnerable-outer-islands>

89 المرجع السابق .

90 ن. بات، وس. ك. شاه، وف. أ. يحيى (2020). مقدموات الرعاية في الخطوط الأمامية لمعالجة أزمة المناخ. النوع الاجتماعي والتنمية، 28 (3)، 479-498. <https://doi.org/10.1080/13552074.2020.1833482>

91 مجموعة البنك الدولي، الإنفاق العسكري (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) - جنوب آسيا. كان الولوج إلى الموقع في 24 سبتمبر 2024 .

<https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=8S>

⁹² المرجع السابق .

⁹³ س. إسماعيل، (2017) الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا: أدلة تجريبية. المجلة الدولية للاقتصاد والقضايا المالية ، 2017 ، 7 (3) ، ص. 318-325 . <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/365382>

⁹⁴ س. بيرلو فريمان (30 أغسطس 2016). "تكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري العالمي". نساء السلام. الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية . <http://www.peacewomen.org/resource/opportunity-cost-world-military-spending>

⁹⁵ لوامباي. وشيسلر س.، وريدهوفر و.، وكويغر م.، وتشابالا ن.، وندوكو ب.، ولانغر ل.، وجرانت س.، وسونانفلد أ.، وأندا د.، وأبريز ج.، سنيلستيف ب.، (2022). "تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في السياقات الهشة نحو مجتمعات سلمية وشاملة: مراجعة منهجية وتحليل تلوي". مراجعات كامبل المنهجية. 2022 مارس 8; 18 (1): E1214. دوي: 10.1002/ c12.1214. PMID: 36913184 / 36913184 . <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8904729/>

⁹⁶ ثريسيا، س. (21 أكتوبر 2014). اللامساواة الاجتماعية والاقصاء في التنمية "المساواة" في ولاية كيرالا. المراجعة الشهرية.

⁹⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018) استبيانات وإحصاءات استخدام الوقت في آسيا والمحيط الهادئ- <https://www.undp.org/asia-pacific/publications/time-use-surveys-and-statistics-asia-and-pacific>

⁹⁸ Thresia, C. U., & Thresia, C. U. (2014), 21 أكتوبر/تشرين الأول). التفاوتات الاجتماعية والاستثناءات في التنمية "المتساوية" في كيرالا. المراجعة الشهرية

⁹⁹ ج. أوربن، وأ. بوركهاور، (18 ديسمبر 2016) "الاقتصاد النسوي: آفاق الاقتصاد التعددي" استكشاف الاقتصاد (عبر الإنترنت) . <https://www.exploringeconomics.org/en/orientation/feminist-economics/>

¹⁰⁰ أ. باتيرينو. (17 أبريل 2023). "كيفية حشد النسويات الشباب من أجل العدالة المناخية!" النساء يشاركن من أجل مستقبل مشترك- <https://www.wecf.org/how-to-mobilise-young-feminists-for-climate-justice/>

¹⁰¹ ه. باندارا، (30 مارس، 2018) "حصّة 25 بالمئة لمشاركة المرأة في مجال السياسة في سري لانكا"، صحيفة كولومبو تلغراف، (عبر الإنترنت) <https://www.colombotelegraph.com/index.php/the-25-percent-quota-women-in-sri-lankan-politics>

¹⁰² المجتمع المدني في مجموعة العشرين – البرازيل، . <https://c20brasil.org/about-c20/>. كان الولوج إلى الموقع في 15 أغسطس 2024.

¹⁰³ شعوب مجموعة العشرين . <http://peoples20.org/en/main.php>. كان الولوج إلى الموقع في 15 أغسطس 2024.

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة أوكسفام الدولية - ديسمبر 2024

تُكتب أوراق المناقشة من منظمة أوكسفام للمساهمة في النقاش العام والدعوة إلى إبداء الرأي في قضايا التنمية والسياسات الإنسانية. وهي وثائق "قيد الإعداد"، وليست منشورات نهائية ولا تعكس بالضرورة مواقف منظمة أوكسفام السياسية. كما أن الآراء والتوصيات المُعرب عنها هي آراء وتوصيات المؤلف وليست بالضرورة آراء وتوصيات منظمة أوكسفام.

لمزيد من المعلومات عن القضايا الواردة في الورقة الرجاء توجيه رسالة إلكترونية إلى
advocacy@oxfaminternational.org

ويخضع هذا المستند لحقوق الملكية الفكرية ولكن يمكن استخدام النصّ مجاناً لأهداف المناصرة وإعداد الحملات والتعليم والبحث العلمي شريطة ذكر المصدر بالكامل. ويطلب صاحب الملكية الفكرية بأن يحاط علماً بأي من ذلك بهدف تقييم الأثر. أما في ما يخصّ النسخ في أي ظروف أخرى أو إعادة الاستخدام في منشورات أخرى أو للترجمة أو التكييف فلا بدّ من الحصول على الإذن بذلك وقد يفرض بدل مالي. للتواصل إلكترونياً:
policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المستند صحيحة عند تاريخ إصداره.

نشرته منظمة أوكسفام بريطانيا لحساب منظمة أوكسفام الدولية في December 2024
2024.000046/10.21201 DOI
منظمة أوكسفام بريطانيا:

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي اتحاد دولي من 21 منظمة، تعمل مع شركائها وحلفائها، للوصول إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم. نعالج معاً أوجه اللامساواة لوضع حد للفقر والظلم، الآن وفي الأجل الطويل – من أجل تحقيق مستقبل يتسم بالتكافؤ. يرجى التواصل كتابة مع أي من الوكالات للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة الموقع التالي: www.oxfam.org.

أوكسفام إيبيس (الدانمرك) (www.oxfamibis.dk)
أوكسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أوكسفام إنترمون (إسبانيا) (www.oxfamintermon.org)
أوكسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)
أوكسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
أوكسفام المكسيك (www.oxfammexico.org)
أوكسفام نوفيب (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)
أوكسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)
أوكسفام جنوب أفريقيا (www.oxfam.org.za)
مؤسسة كيدف (www.kedv.org.tr)

أوكسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أوكسفام أوتياروا (www.oxfam.org.nz)
أوكسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أوكسفام بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أوكسفام البرازيل (www.oxfam.org.br)
أوكسفام كندا (www.oxfam.ca)
أوكسفام كولومبيا (www.oxfamcolombia.org)
أوكسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أوكسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أوكسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أوكسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)